بسم الله الرّحمن الرحيم

صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

April 2000. Issue No. 207
العدد ٢٠٧، أبريل ٢٠٠٠م، ذو الحجة ١٤٢٠ هـ/محرم ١٤٢١ هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

بعد ربع قرن على تعطيل الدستور:
شعب البحرين يواصل نضاله

بعد ان تبخرت الآمال بوجود رغبة صادقة لدى النظام في الاصلاح السياسي، أصبح الوضع مفتوحا امام كل الاحتمالات، وعاد القلق ليؤرق من يهمه امر البلاد. فبعد الاحتفال بمرور عام واحد على استلام الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد السلطة في البلاد بعد وفاة والده، لم يتغير شيء على الاطلاق. وما يزال هناك تجاهل متعمد للمطالب الاساسية للشعب وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد. ويبدو ان الامير، هو الآخر، يرفض اعادة العمل بمواد الدستور الذي هو اساس شرعية حكمه. ولم يجر اي تغيير حتى الآن في ما يتعلق بقوانين الطوارىء وفي مقدمتها محكمة امن الدولة وقانون امن الدولة، وما تزال سياسة الابعاد معمولا بها، كما لا تزال الاعتقالات التعسفية مستمرة. وكل ما حدث حتى الآن هو استعراضات مظهرية تهدف جميعها لتوفير مادة دعائية للنظام لكي يستغلها ضد المعارضة في المحافل الدولية. لكن المطلعين على الامور يدركون ان النظام يحكم على نفسه بالسقوط في نهاية الامر بهذه الاساليب الرخيصة. فما ان يفرج عن بعض المعتقلين حتى يتم سوقهم الى وزارة الداخلية لسحب «اشادات» منهم بـ «المكارم» التي لا تعد ولا تحصى للنظام. ويعتبر الحقوقيون هذه الاجراءات تعذيبا للابرياء لانها تنطوي على اجبارهم على قول ما لا يريدون. وهذا يشبه تماما تلك «الاعترافات» المزوّرة التي تقدم الى محكمة امن الدولة منسوبة الى المعتقلين الابرياء. فاذا كانت تلك الاعترافات يتم التعاطي معها بشكل سري، فان «الاشادات» و «التعبير عن الندم» و «القرار بالعودة الى جادة الطريق» وما الى ذلك من مقولات مزورة هي افادات مزورة مسحوبة بدون ارادة الشخص المنسوبة اليه. وهكذا يتم ممارسة التعذيب هذه المرة ليس بين جدران غرف التعذيب بل في العلن وامام مرأى العالم ومسمعه.

ويرى المراقبون انه لو كان النظام صادقا في ادعاءاته حول الاصلاح لما احتاج ان يبعث وفدا قوامه اكثر من خمسة عشر شخصا الى جنيف لمواجهة المنظمات الحقوقية الدولية التي تتهم الحكومة بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان. وبلغ مستوى استبداد النظام وتعنته ان يبعث بعناصر من جهاز التعذيب للدفاع عنه في جنيف، وكأنه يريد ان يقول للعالم: ها نحن موجودون فلتفعلوا ما تريدون. وكان مثول عضو لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، امام لجنة منع التمييز العنصري في جنيف تحديا للمثل التي تتبناها المجموعة الدولية. فقد كان الأجدر بالنظام ان يعتقل هذا المعذب مع هندرسون وفليفل وبقية الجلادين وفقا للالتزامات التي تفرضها عليهم معاهدة منع التعذيب التي وقعوا عليها العام الماضي. ولكون النظام غير صادق في ادعاءاته فقد وجد نفسه مضطرا لارسال اكبر وفد الى جنيف وتخصيص موازنة كبيرة جدا من اموال الدولة لتسهيل مهماتهم. بل بلغ به التمادي والتحدي مستوى غير مسبوق حيث استضاف علنا احدى المسؤولات باللجنة الفرعية لحقوق الانسان كانت علاقتها بالحكومة البحرينية واستلامها اموالا بلغت مائة الف دولار قد ذكرت علنا قبل ثلاثة اعوام امام اللجنة الفرعية. وخلال تلك الاستضافة حاول جهاز التعذيب الاستفادة من تلك المسؤولة بشكل كبير بدون الخشية من اية تبعة من جانب الامم المتحدة.

ربما تكون سياسة القبضة الحديدية والتعذيب، مدعومة بسياسة اعلامية ودعائية باهضة التكاليف قد أظهرت الوضع وكأنه قد تغير تماما، ولكن ابناء البحرين داخل السجون الصغيرة او السجن الكبير يعلمون ان شيئا لم يتغير وان سياسات القمع آخذة في التوسع. فليس مسموحا لاحد الآن ان يخرج المواطنون في مسيرة دينية الا برخصة من وزارة الداخلية، ولا يسمح بعقد ندوة الا باجازة، ويمنع المواطنون من المشاركة والحديث في اجتماع عام الا باجازة من جهاز التعذيب. ومنعت وزارة الداخلية الاندية والجمعيات من عقد اي اجتماع الا باجازة خاصة. وتخضع وسائل الاعلام الى ادارة مباشرة من وزارتي الاعلام والداخلية. وحدثت تطورات خطيرة جدا تمثلت بتوزيع البلاد الى مناطق امنية يدير كلا منها شخص من آل خليفة غالبا ما يكون ذا خبرة في مجال التعذيب. وهكذا تحولت البلاد الى دولة بوليسية تدار من قبل عناصر وزارة الداخلية الخاضعة لاشراف رئيس الوزراء وبمشاركة عناصر اجنبية. ورفض الامير استقبال وفد يمثل الشعب،

التتمة ص ٨

○ كان الخبر الاهم خلال الشهر الماضي اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد اطلاق سراحه لمدة ساعة واحدة. وبدأ المسلسل بعد ان تقدم الاستاذ عبد الوهاب بتظلم الى محكمة امن الدولة بعدم شرعية استمرار اعتقاله بعد ثلاث سنوات من التوقيف بدون تهمة او محاكمة. وفي ٢٩ فبراير مثل الاستاذ عبد الوهاب امام المحكمة التي اجلت النظر في القضية حتى ١٤ مارس. وفي تلك الجلسة أصدر القاضي قرارا باطلاق سراحه. وبعد اربعة ايام من الضغط المتواصل على الاستاذ للتقدم باعتذار الى الامير فشل جهاز التعذيب في الحصول على شيء منه، وأطلقوا سراحه لمدة ساعة واحدة ثم اعتقلوه مجددا مساء الجمعة ١٧ مارس ٢٠٠٠. وجاء الاعتقال ليؤكد خواء التصريحات الرسمية بالانفتاح والاصلاح. واحتجت جهات حقوقية دولية حول تلك الجريمة. ويعتقد ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته يتعرضون الآن لضغوط شديدة للتقدم باعتذارات الى العائلة الخليفية، الامر الذي رفضوه بقوة. ويعتبر اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب نقطة سوداء جديدة في تاريخ القمع الخليفي في البلاد حيث يتم التلاعب بالقوانين لخدمة اهداف حفنة قليلة تتحكم بمصائر البشر.

○ استمرت خلال الشهر الماضي عملية الاعتقالات التعسفية بدون توقف، وشملت الاعتقالات شبابا واطفالا. واصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانات عديدة تشجب تلك الاعتقالات وتطالب باطلاق سراح المعتقلين فورا ومنع تعذيبهم. وحدثت الاعتقالات في مناطق عديدة منها كرزكان والديه والدراز وغيرها، وجاء اغلبها في الساعات الاولى من الصباح لترويع الآمنين وارهاب الاطفال والنساء.

○ اكد التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان في دول العالم ان الاعتقالات التعسفية والتعذيب والابعاد القسري ممارسات استمرت في البحرين خلال العام الماضي. وجاء في القسم الخاص بالبحرين الذي يتكون من حوالي عشرين صفحة ان المحاكمات الجائرة استمرت وتم تطبيق قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ بشكل متواصل. وقال التقرير ان البحرين محكومة من قبل عائلة آل خليفة بشكل وراثي وان المواطنين ليس لهم حق المشاركة في الحكومة التي رفضت حتى الآن اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ويعتبر التقرير وثيقة دامغة تدين النظام. وبالرغم من ذكر بعض الخطوات الايجابية التي حدثت منذ مجيء الشيخ حمد ومنها اطلاق سراح بعض المعتقلين يعتبر التقرير ادانة صريحة لنظام القمع الخليفي. وقد اختارت الحكومة فقرات صغيرة جدا من التقرير ونشرتها لتضليل الرأي العام بان التقرير يثني على النظام ويشيد بسياساته، الامر الذي أزعج الجهات التي أصدرت التقرير بشكل كبير.

○ صدرت عن ولي العهد، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، تصريحات حول المبعدين اتسمت بالكثير من الغموض. فقد قال في لقاء مع جريدة «الحياة» ان الحكومة تسمح بعودة المبعدين وان قادة المعارضة في الخارج مسموح لهم بالعودة بشرط ان يقدموا للمحاكمة بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد. وقالت وزارة الخارجية البريطانية ان السلطات البحرينية رفضت التعليق على تصريحاته ولم تؤكد او تنف ما جاء فيها، الامر الذي اعتبر تكريسا لحالة الغموض التي تكتنف سياسات الحكومة ازاء مشاريع الاصلاح. وقالت المعارضة ان من حق اي مواطن العودة الى وطنه وان السماح بذلك لا يعتبر «اصلاحا» للوضع، وان المناضلين الاحرار لن يتقدموا يوما بالاعتذار من احد بل على النظام ان يعتذر للشعب عن الجرائم التي ارتكبها بحق ابنائه من قتل وتعذيب واعتقال تعسفي وإبعاد قسري.

○ تطورت خلال الشهر الماضي قضية العمال المفصولين من شركة طيران الخليج، حيث تقدموا بشكوى الى المحكمة العمالية الثانية مطالبين بتعويضهم عن سنوات الخدمة التي قضوها مع الشركة. ولكن القاضي احمد يعقوب، بعد ان استلم الاوامر من وكيل وزارة العدل، الشيخ عبد الرحمن آل خليفة، اصدر قراره في ٢٦ مارس بعدم حق العمال في اي تعويض من الشركة. وطلب القاضي من وسائل الاعلام المحلية عدم نقل وقائع القضية باي شكل من الاشكال. واعتبر هذا القرار جائرا وسياسيا، وأحدث ضجة كبيرة واستياء كبيرا في الاوساط العمالية .

مسيرة خليجية طويلة ضمن نمط الحكم القبلي الذي لا يتطور

لاحظ المراقبون على مدى الاثني عشر شهرا الاخيرة تأرجحا واضحا في السياسات الخليجية ازاء عدد من القضايا منها ما يتعلق بالاوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، او بالعلاقات بين ضفتي الخليج او الموقف من العراق او الانتاج النفطي او التسلح. وتمثل هذه القضايا مجتمعة هموما عامة تشغل بال المواطن الخليجي الذي لا يستطيع الادلاء برأيه بشأنها. ويجمع المراقبون على ان الوضع الخليجي يحتاج الى اصلاح شامل اذا ما أرادت المنطقة ان تحتل موقعها الطبيعي بين الامم وتساهم في البناء الانساني. ولكنهم لاحظوا كذلك ان هذا الاصلاح تأخر كثيرا وان هناك ممانعة من عدد من الحكومات الخليجية الرافضة لتطوير نفسها والارتقاء بنمط حكمها الى ما هو متوقع من الدول الحديثة التي يحتل الانسان موقع الصدارة فيها. وبقيت الانظمة الخليجية راكدة بدون ان تتحمس لاصلاح سياسي يرتفع بمستوى ادائها من جهة ويوفر للمواطنين فرصا متكافئة للمشاركة في صنع القرار من جهة اخرى. ولم تناقش القمم الخليجية السنوية قط مشاريع الاصلاح الداخلي، بل اعتبرت ذلك من اهتمامات كل بلد وليس للمجلس القدرة على التدخل في ذلك. وغابت بذلك الاستراتيجية الخليجية الموحدة لتطوير الذات ومنع السقوط المحتوم للديكتاتوريات.

لقد انتهى القرن الماضي ولم يشهد نمط الحكم الخليجي تطورا على مدى سنواته المائة، وبقيت العائلة الحاكمة في كل بلد قابضة على مقاليد الحكم بالقوة ورفضت السماح لمواطنيها بالمشاركة في صنع القرار. وقد بدأ القرن الماضي عندما كانت تلك الدول او المشيخات تعاني من فقر شديد قبل اكتشاف النفط، ولكن النصف الثاني من القرن شهد قفزة في الاوضاع الاقتصادية بسبب اكتشاف النفط بكميات هائلة، وبدأ الغربيون يتوددون لهؤلاء الحكام ويحافظون على حكمهم بالدعم السياسي والعسكري. فقد بدا واضحا ان للغرب مصلحة كبرى في الحفاظ على تدفق النفط الى مصانعه بأسعار منخفضة. وحتى السبعينات كانت اسعار النفط هابطة بدرجة كبيرة، لكن حرب ٧٣ بين العرب والكيان الاسرائيلي أقنعت الجانب العربي بضرورة الاستفادة من هذه السلعة الاستراتيجية بشكل افضل فقفزت اسعار النفط الى اضعاف ما كانت عليه. ونجم عن ذلك تقوية مواقع بعض الدول مثل السعودية التي اصبحت ثروتها المالية عاملا قويا في تثبيت موقعها في صدارة العمل السياسي العربي خصوصا مع غياب مصر عن الساحة بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. وعلى مدى السنوات اللاحقة بقيت دول الخليج بمنأى عن رياح التغيير بفضل السعة المالية المكتسبة حديثا.

وجاءت الثورة الاسلامية في ايران في نهاية السبعينات لتخلق واقعا جديدا ولتخلق صحوة عامة في المنطقة دفعت الكثيرين للمطالبة بالحقوق التي حرموا منها في الماضي، وفي مقدمتها حق المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان والحريات العامة. وساهمت الحرب العراقية الايرانية في الثمانينات في توفير غطاء للانظمة الخليجية تحتمي به من رياح التغيير بحجة ان الوضع لا يحتمل اي تغيير في الوضع القائم. وخلال هذه الفترة تم قمع حركات المعارضة خصوصا في السعودية والبحرين والكويت. وكان مجلس الامة في الكويت قد حل في ١٩٨٦ وشهدت البلاد في اثر ذلك موجة من العنف والعنف المضاد. واخيرا جاء الغزو العراقي للكويت، فكان ذلك مدخلا لعهد جديد انبعثت فيه المطالب الاصلاحية من جديد. وبعد تحرير تلك البلاد اعتقد المواطنون ان قوات التحالف التي جاءت الى المنطقة سوف تدعم التحرك نحو الديمقراطية، ولكن الرئيس الامريكي آنذاك، جورج بوش، اكد ان تحرير الكويت من الغزو العراقي لا يعني حماسا امريكيا للبديل الديمقراطي، بل يهدف لاخراج العراق من الكويت. ولكن مشاعر ابناء المنطقة تطورت بعد ذلك واصبح من الممكن مشاهدة مظاهر التمرد على النمط القديم من الحكم، وبدأت تحركات شعبية واسعة في عدد من البلدان باتجاه البحث عن قدر من الحرية والمشاركة في صنع القرار السياسي. واستمر القمع كسياسة ثابتة لهذه الحكومات، وقتل عدد من ابنائها في مواجهات مع اجهزة الامن والشرطة.

لقد كان هناك آمال عريضة بدخول المنطقة القرن الجديد وهي محكومة بأنظمة عصرية تحترم حقوق الانسان وتمارس قدرا من الديمقراطية وتتعامل مع شعوبها بشفافية. لكن تلك الآمال لم تتحقق وبقي الوضع السياسي راكدا. وكانت الكويت هي الوحيدة التي وجدت حكومتها نفسها مضطرة لاعادة العمل بدستور البلاد والعودة الى انتخابات مجلس الامة. وخطت السعودية خطوة متواضعة جدا فأنشأت مجلس الشورى، بينما رفضت حكومة البحرين المطالب الشعبية المتواصلة للعودة الى العمل بدستور البلاد. وبدت قطر في النصف الثاني من التسعينات على ابواب مرحلة جديدة من الممارسة السياسية في اثر صعود الحاكم الحالي، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى الحكم. فقد وعى هذا الحاكم ضرورة الاستقرار السياسي عن طريق المشاركة الشعبية، ففتح الباب امام الحريات الصحافية وامر بانتخابات بلدية وأصدر قرارا بتشكيل لجنة لوضع دستور دائم للبلاد ينص على انتخابات برلمانية. وكانت البحرين البلد الاسوأ حظا حيث رفض رئيس وزرائها الذي قضى في الحكم اكثر من ثلاثين عاما السماح بأي انفتاح سياسي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضي شهدت البلاد من القمع والاضطهاد ما لم تشهد بلاد اخرى. ومع ذلك فما تصر العائلة الخليفية الحاكمة على رفض الاصلاح السياسي. وحتى عندما صعد الامير الحالي، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى الحكم بعد وفاة والده العام الماضي لم يترتب على ذلك اي تغيير جوهري في الوضع السياسي. وما يزال الامير رافضا للعودة الى حكم الدستور.

وهكذا يبدو الوضع الخليجي في بداية الالفية الثالثة تكريسا لاوضاع قديمة وكأن الزمن لم يتحرك. وجاء انهيار اسعار النفط قبل عامين ليحرك شيئا من التوتر السياسي في بعض البلدان، حيث كان للوفرة المالية دور مباشر في منع الانفجارات السياسية في المنطقة. وسادت موجة من القلق في الاوساط السياسية من الانعكات السلبية لتراجع العائدات المالية على الاوضاع السياسية. وبدت هذه البلدان على وشك الافلاس، خصوصا انها لم تستعد عافيتها المالية بعد كارثة حرب الخليج الثانية التي اتت على الاخضر واليابس. فالسعودية والكويت خسرتا مئات المليارات على الحرب، وهرب امير قطر السابق بأموال الدولة. اما دولة الامارات العربية فاستمرت الاغراءات الامريكية لها للدخول في صفقات عسكرية كبيرة كادت تؤدي الى افلاس البلاد. واخيرا جاءت صفقة بيع ثمانين طائرة عسكرية من نوع ف ١٦ الامريكية للامارات والتي بلغت قيمتها اكثر من ستة مليارات دولار. فالوضع المالي المتداعي من شأنه ان يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي، ولكن اسعار النفط استعادت عافيتها في السنة الاخيرة الامر الذي قلص الخوف من احتمال التوتر السياسي في المنطقة. وكان للتقارب الايراني – السعودي دوره في وضع حد لتدهور اسعار النفط حيث اتفق الطرفان على خفض سقف انتاج منظمة اوبك. ولكن عندما بدأت الاسعار في الصعود دخلت واشنطن مجددا على الخط ودفعت الدول «الصديقة» مثل الكويت والسعودية للموافقة على خفض شديد للانتاج. وبعد شد وجذب خلال اجتماع منظمة اوبك الاخير في فيينا توصلت المنظمة لاتفاق بزيادة الانتاج بمقدار ١,٤٥ مليون برميل يوميا. ويتوقع ان يؤدي ذلك الى تراجع اسعار النفط بشكل كبير في الشهور القليلة المقبلة. وقد يكون لذلك آثار سياسية لكنها لن تكون مدمرة.

ان استمرار حكومات الخليج في رفض الاصلاح السياسي وتحديث انظمتها لتنسجم مع المعايير الدولية من بين اهم الاسباب التي ستؤدي حتما للاضطراب السياسي في هذه البلدان. ومع الزيادة المضطردة في عدد السكان وانتشار التعليم الجامعي والتفاعل مع العالم الآخر وسهولة ا نتقال المعلومات بين البلدان بسبب الثورة التكنولوجية والانترنت، كل ذلك من شأنه ان يحرك الاوضاع الجامدة باتجاه غير مريح للحكومات. والقمع وحده لا يكفي لحل المشكلات. ففي عالم تتفاعل فيه القوى والجهات السياسية والديمقراطية والحقوقية في العالم، لن تستطيع دول الخليج ابقاء اوضاعها بمعزل عما يحدث خارج حدودها. وانتشار ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان سوف يؤدي تدريجيا الى تفاعل الاوضاع بشكل يصعب التنبؤ بما سوف ينجم عنه. وقد تطورت طرق اداء الجهات المعارضة الخليجية، واستطاعت الوصول الى الرأي العام العالمي بشكل لم يسبق له مثيل. فالمعارضة البحرينية اصبحت معروفة لدى العالم باعتدالها ووعيها وثقافتها الواسعة ومطالبها المشروعة، واصبح استمرار نشاطها في ظل تجاهل السلطات لمطالبها عنصرا مهما في توجيه الانظار الى الساحة السياسية الخليجية بشكل عام الامر الذي لا يحظى باستحسان بلدان مثل السعودية. وتشعر الرياض ان انظار العالم متجهة لما يجري على اراضيها خصوصا في مجال حقوق الانسان والديمقراطية. واذا كانت في السابق قد استطاعت تحاشي الآثار السلبية لما يقال عنها فانها اليوم ليست كذلك. وقد كان لصدور تقرير قوي جدا الشهرالماضي حول انتهاكات حقوق الانسان في السعودية انعكاسات سلبية في الاوساط الرسمية في البلاد، وقيل ان الامير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود قد أمر بالنظر بشكل جدي في محتويات التقرير واوعز الى بعض الجهات التعاطي مع ما فيه بموضوعية. وهي خطوة جيدة مناقضة لسياسات حكومة البحرين مثلا التي تهاجم الجهات الحقوقية الدولية التي تتصدى لانتهاكات حقوق الانسان فيها. ان هناك الآن املا بان تعي الانظمة الخليجية مفاهيم الانفتاح والشفافية وحقوق الانسان والديمقراطية وتتبنى مشاريع اصلاحية كفيلة بتوفير مساحة معقولة من الحرية للمواطنين. وبدون ذلك فسوف يبقى الوضع الداخلي هما مزعجا للجميع. ان انظمة الخليج اليوم مطالبة بتحديث نفسها لتتحاشى السقوط الكامل بوجه المد الشعبي الراغب في الحرية، وهو امر سوف يتحقق عاجلا ام آجلا.

يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠٠

٢٨ فبراير

● في تحد خطير للمنظمات الحقوقية الدولية وانتهاك متواصل حتى للقوانين التعسفية المحلية، قرر جهاز التعذيب تقديم الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٤٧ عاما، الى محاكمة سرية امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وسوف يمثل غدا امام المحكمة المرفوضة من كل المنظمات الحقوقية الدولية بدون استثناء بسبب اجراءاتها الجائرة، بتهمة المشاركة في المطالب الدستورية المشروعة. واكدت جهات مطلعة ان رئيس الوزراء قرر سلفا الحكم الذي سيصدر عن المحكمة بحق الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، حيث غضب كثيرا عندما رفضوا التوقيع على افادات تدينهم أعدها جهاز التعذيب، ورفضوا التنازل عن المطالب الدستورية. وكان الاستاذ عبد الوهاب واخوته قد اعتقلوا في منتصف شهر يناير ١٩٩٦، وتعرضوا لتعذيب وحشي متواصل ولم توجه اليهم اية تهمة او محاكمة خلال اكثر من اربعة اعوام متواصلة. وجاء اعتقالهم طبقا لقانون امن الدولة الذي يسمح لوزير الداخلية باعتقال اي مواطن يشتبه في قيامه بنشاط سياسي وايداعه السجن لفترة ثلاثة اعوام. ويلزم هذا القانون القمعي وزير الداخلية باطلاق سراح المعتقل في اليوم الاخير من السنة الثالثة اذا لم توجّه اليه تهمة. ولكن رئيس الوزراء لم يلتزم حتى بقانونه الارهابي هذا. ويعاني الاستاذ عبد الوهاب من عدد من المشاكل الصحية بسبب الاوضاع السيئة في السجن. ويعتقد خبراء حقوقيون ان محاكمة الاستاذ عبد الوهاب جاءت لمنع احراج ولي العهد الذي يزور بريطانيا حيث يتوقع ان تثار قضية الاعتقال التعسفي معه بشكل قوي. وقد بثت وكالة انباء «رويترز» خبر المحاكمة مؤكدة ذلك من خلال احد المحامين الذين اتصلت بهم، ولم تعط اية تفصيلات. وقد رفضت الحكومة السماح لمراقبين دوليين بحضور المحاكمة.

● وقد بدأ الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ، ولي العهد، اليوم زيارة رسمية الى لندن بدعوة من وزارة الدفاع. وسوف يلتقي مع بعض المسؤولين البريطانيين لمناقشة العلاقات العسكرية بين بريطانيا والبحرين، خصوصا ان عددا من اكبر مسؤولي الامن والدفاع في حكومة آل خليفة من البريطانيين وفي مقدمتهم المعذب المعروف ايان هندرسون. ومع انه سوف يلتقي بوزير الدفاع، جيفري هون، وروبين كوك، وزير الخارجية، فقد استغرب المراقبون من لقائه المقرر غدا مع وزير الداخلية، جاك سترو. وسوف يستغرق اللقاء خمس عشرة دقيقة فقط وليس معلوما ما اذا كانت قضية التحقيق في ملف التعذيب في البحرين من قبل الشرطة البريطانية سوف تطرح في هذا اللقاء. وقد استفسرت بعض الجهات الحقوقية البريطانية من وزير الداخلية عن طبيعة اللقاء وحثته على مطالبة ولي العهد بالتعاون في التحقيق الجاري حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون حول التعذيب. وقد دعا ولي العهد عددا من البريطانيين الى افطار صباح يوم الاربعاء المقبل باحد الفنادق الفخمة، وذلك في محاولة لتحسين صورة العائلة الخليفية لديهم. وتتزامن الزيارة مع مرور عام كامل على صعود والده الى السلطة بعد وفاة جده، الشيخ عيسى. ويجمع المراقبون على ان الامير الجديد لم يدخل اي تغيير جوهري في النظام خصوصا مع استمرار سياسات التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد وغياب حكم القانون وفرض قوانين الطوارىء بالقوة. وساد شعور بالاحباط عندما رفض الامير الشهر الماضي استلام رسالة من لجنة العريضة الشعبية حول الوضع في البلاد.

● وعلى صعيد آخر استقبلت تصريحات عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خليفة التي حث فيها قوات التعذيب على تكثيف نشاطهم بقدر كبير من الاشمئزاز والتقزز. فقد ذهب الاسبوع الماضي الى نادي كرباباد الثقافي الرياضي وهددهم بالاعتقال والتعذيب اذا استمروا في المطالبة بالحقوق الدستورية. جاء ذلك في جوابه على سؤال قدمه احد المواطنين قال فيه: «لماذا يضايق رجال الامن المواطنين وخاصة في ادائهم لشعائرهم الدينية في المآتم والمساجد؟». فجاء الجواب على لسان عضو لجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون في ١٩٩٥ قائلا: «لأول مرة اسمع ان رجال الامن يضايقون الناس، انهم يحمونهم من الذين يستخدمون المآتم والمساجد لاغراض سياسية. وسيتواصل تواجد رجال الامن حول هذه المآتم والمساجد». جاء ذلك ليؤكد استمرار الطبيعة البوليسية للنظام، حيث يعتبر ان المطالبة باطلاق سراح الاطفال المعتقلين ووقف التعذيب والسماح بعودة ابناء البحرين الى ارضهم، قضايا سياسية يجب على عناصر التعذيب منعها بالقوة. وهو بذلك يبرر رسميا سياسة العقاب الجماعي التي شنتها عائلته على ابناء البحرين بما في ذلك تدمير محتويات المساجد والمآتم وغلق بعضها حتى الآن. وقد خرج المواطنون من ذلك الاجتماع وهم غاضبون لانه فشل في اثبات وجود اي تغير في اسلوب تعامل آل خليفة مع شعب البحرين، وأكد العقلية العدوانية التي يحملها امثال عطية الله. وتجدر الاشارة الى ان هناك ادلة عديدة على ممارسة عبد العزيز عطية الله آل خليفة التعذيب شخصيا بحق ابناء البحرين.

٢٩ فبراير

● أدان تقرير دولي كبير الممارسات القمعية لحكومة البحرين. فقد اكد التقرير السنوي الذي أصدرته وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان في البحرين ان انتهاكات حقوق الانسان في البلاد تمارس على نطاق واسع وان الحكومة لم تفعل شيئا لوقف تلك الانتهاكات. وذكر التقرير المتكون من عشرين صفحة في بضعة سطور ما فعله الشيخ حمد من اطلاق سراح بعض الموقوفين وبعض المحكومين الذين أنهوا فترات حكمهم، لكن التقرير أسهب بشكل واسع في الانتهاكات التي حدثت منذ استلامه الحكم. وعبر سياسيون غربيون عن استسخافهم لسياسة التضليل والتشويش التي يمارسها النظام البحريني خصوصا عندما تطرق الى بضعة السطور المذكورة متجاهلا متن التقرير كله. وقال هؤلاء: لم نجد نظاما في العالم يتجاهل الحقائق بهذه الصلافة، ألا يعلم النظام ان الشعوب في عصر الانترنت قادرة على الاطلاع على مثل هذا التقرير واكتشاف الحقيقة؟ وقد احتوى التقرير على جوانب عديدة تتعلق بتلك الانتهاكات ويكفي للتدليل على ما جاء فيه الاشارة الى السطور الاولى منه حيث يقول: «البحرين امارة وراثية ليس فيها مؤسسات ديمقراطية ولا احزاب سياسية. وقد حكمت العائلة الخليفية المتوسعة البحرين منذ نهاية القرن الثامن عشر وتهيمن على كل جوانب مجتمعها وحكومتها». ويضيف: «في ١٩٧٥ علقت الحكومة بعض مواد دستور ١٩٧٣ ومن ضمنها تلك المواد المتعلقة بالمجلس الوطني الذي تم حله ولم يُعَد تكوينه». ويضيف: «استمر وجود مشاكل خطيرة في ملف الحكومة حول حقوق الانسان، ولكن الوضع تحسن قليلا خلال العام. واستمرت الحكومة في حرمان المواطنين من حق تغيير حكومتهم، ولكن الوضع تحسن بسبب تراجع الاضطراب السياسي والمدني... واستمرت قوات الامن في ممارسة التعذيب والضرب واساءة معاملة السجناء. وبقيت مشكلة الحماية من القانون، حيث ليس هناك اية حالة عوقب فيها اي موظف بجهاز الامن بسبب انتهاكه حقوق الانسان سواء خلال العام ام في السنوات الماضية». ويقول حول القتل خارج اطار القانون: «لم يكن هناك تحقيق او محاكمة لاي موظف بقوات الامن لتهم القتل خارج القانون التي ارتكبت في ١٩٩٨ او السنوات السابقة». وحول التعذيب يقول ان هناك تقارير تؤكد استمرار ممارسة التعذيب. وحول الاعتقال التعسفي يقول التقرير ان الحكومة استمرت في العمل وفق قانون محكمة امن الدولة للعام ١٩٧٤ وممارسة الاعتقال التعسفي. وقال حقوقيون دوليون ان التقرير وثيقة دامغة ضد حكومة البحرين وتأكيد لاستمرار نمط انتهاكات حقوق الانسان منذ ان تولى الامير منصبه. ويمكن الحصول على التقرير عبر الانترنت.

● وقد اهتمت وسائل الاعلام بجريمة محاكمة الاستاذ عبد الوهاب حسين التي بدأت هذا اليوم، فقد تمت تغطيتها من قبل وكالة انباء رويتر وهيئة الاذاعة البريطانية واذاعة طهران ووكالة الانباء الالمانية واذاعة مونت كارلو وغيرها. ونشرت صحف اليوم ومن بينها صحيفة «القدس العربي» خبر المحاكمة.

علم ان مستعملي جهاز الانترنت في البحرين يواجهون هذه الايام صعوبة تتمثل ببطء استجابة اجهزة الكومبيوتر لاوامرهم. وبعد الفحص اتضح لهم ان ولي العهد استحوذ على اثنين من انظمة الخدمة mother servers الستة التي تملكها شركة البحرين للاتصالات والتي لا يستطيع المواطنون استعمال الشبكة الدولية الا من خلالها. وبهذا اصبح جميع زبائن الشركة من المواطنين يستعملون اربعة فقط بينما خصص الاثنان الآخران لولي العهد، وبالتالي نجمت المشكلة المذكورة.

● ولوحظ في الايام الاخيرة تكثف وجود قوات القمع وسيارات جهاز التعذيب في عدد من مناطق البلاد، وذلك تحسبا لاي احتجاج شعبي بعد فشل الامير في اجراء اي اصلاح سياسي ملموس خلال عام كامل من الحكم. ففي منطقة القدم مثلا تجوب سيارات الامن شوارع المنطقة ذهابا وايابا وتشاهد قوات التعذيب وهي تشهر سلاحها في وجوه المواطنين. ويتواجد المخبرون في سيارات خاصة او يقفون عند مواقف باصات النقل العام لمطاردة المواطنين فيما لو قاموا بعمل احتجاجي، او يستعملون الدراجات لمسح الشوارع ومراقبة الجدران لتعقب المواطنين اذا قاموا بكتابة الشعارات عليها. ولوحظ تكثف الدوريات والجواسيس كذلك بمدينة حمد خصوصا بالقرب من الدوار الـ ١٩. وشوهدت شعارات كثيرة تؤكد المطالب الوطنية بمناطق دار كليب وشهركان ومدينة حمد. كما شوهدت حرائق صغيرة في اطارات مشتعلة في عدد من المناطق. ويسود جو من الكآبة والقنوط بعد ان فشل الامير في ادخال اية اصلاحات في النظام السياسي خلال عام كامل من حكمه.

١ مارس

● أجّلت محكمة امن الدولة في جلستها يوم امس لمدة اسبوعين النظر في التظلم الذي رفعه الاستاذ عبد الوهاب حسين ضد استمرار اعتقاله. وكان الاستاذ قد تقدم بالتظلم بعد فشل الحكومة في اطلاق سراحه بالرغم من عدم وجود اي مبرر قانوني لاستمرار اعتقاله الذي بدأ في منتصف يناير ١٩٩٦. وأجلت المحكمة النظر في ذلك التظلم حتى ١٤ مارس بدون تقديم مبرر مقبول. وتجدر الاشارة الى ان هناك اكثر من ١٢٠ معتقلا موقوفين بدون تهمة او محاكمة ظلما وعدوانا، منذ فترات تجاوزت في بعض الحالات اربع سنوات.

● ولدى انتشار خبر مثول الاستاذ عبد الوهاب امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت ساد غضب شعبي كبير في عدد من المناطق. ففي مساء امس الاول تجمع مواطنون بمنطقة نويدرات التي كان الاستاذ يعيش فيها قبل اعتقاله في أحد المساجد وصلّوا من اجل حريته. وفي مساء اليوم السابق (الاحد الماضي) شوهدت حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيارات عند مدخل منطقة سترة مع شعارات كثيرة تندد بمحكمة امن الدولة وبجهاز التعذيب. وقد كثفت وزارة الداخلية دورياتها بمنطقة النويدرات في اليومين الماضيين تحسبا لردة فعل مواطني المنطقة ازاء مثول الاستاذ عبد الوهاب امام المحكمة الجائرة. وكثفت يوم امس الطائرات العمودية طلعاتها في المناطق الساخنة وخصوصا الشمالية من البلاد. وشوهدت وهي تحلق على ارتفاع منخفض وتراقب الشوارع والأزقة. اما في منطقة الديه فقد عم الظلام الليلة قبل الماضية بعد اطفاء الانوار واغلاق المحلات التجارية ابوابها تضامنا مع الاستاذ عبد الوهاب وبقية اخوته المظلومين. وبثت وكالة انباء رويتر يوم امس خبر تأجيل جلسة التظلم.

● وعلى صعيد آخر تواصلت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. ففي الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي (٢٧ فبراير) شنت قوات التعذيب عدوانا وحشيا على منزل الحاج عبد الله القميش بمنطقة الخارجية في سترة واعتقلت ابناءه الاربعة: علي، ٣٠، مرتضي، ٢٥، رضا، ١٩، وصادق، ١٨. وجاء العدوان بعد فرض حصار على المنزل وترويع الآمنين. ومن ضمن الاسئلة التي وجهت الى ساكني المنزل من قبل عناصر التعذيب: «لماذا انتم نائمون في خربة؟ هذا دليل على هروبكم عند ملاحقتكم». وربما نسي او تناسى هؤلاء ان الحالة الاقتصادية الضعيفة لهذه العائلة هي التي اجبرتهم على العيش في ذلك المنزل، بينما يتنعم المرتزقة في المنازل الحكومية.

● ومن منطقة توبلي اعتقل في ٢١ فبراير الشاب ميرزا احمد حسن صالح، ٢٠. وفي اليوم التالي اعتقل من المنطقة نفسها كل من: علي احمد عبد الله، ١٨، وحسين عبد النبي كاظم، ١٨. وفي ٢٣ فبراير اعتقل الشاب حسين ميرزا رضي، ١٩ الذي كان قد قضى في السجن ثلاث سنوات متواصلة ظلما وجورا. وجاءت هذه الاعتقالات في ساعات متأخرة من الليل امعانا من ارهابيي رئيس الوزراء في ايذاء المواطنين وترويعهم. وفي ٢٠ فبراير اعتقل من منطقة الدير كل من علي احمد العود، ٣٠، ومحمد جعفر جاسم، ٢٢. وكان الاول يقضي شهر العسل بعد زواجه حديثا. اما الثاني فلم يمض على زواجه سوى اسبوعين وسبق ان اعتقل من قبل، وسحب الاثنان من احضان الزوجية بأساليب وحشية. وهذه هي هدية آل خليفة لهما بمناسبة زواجهما. ومن منطقة السنابس اعتقل مؤخرا كل من: السيدنادر السيد عدنان الفلة، ١٩، وماهر عباس، ١٩. واستمر اعتقالهما في البداية يومين، وبعد الافراج عنهم اعتقلا مرة اخرى لمدة خمسة ايام بدون اي مبرر.

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان: «بعد عام على حكم الشيخ حمد: البحرين بانتظار قرار شجاع للاصلاح». وجاء في المقال استعراض للوضع السياسي في البلاد مع نبذة تاريخية مختصرة لتطور الاوضاع فيها. وقال الكاتب ان «نداءات المعارضة للحوار لم تلق آذانا صاغية من قبل النظام، ولم تقم الحكومة بخطوة واحدة لبدء حوار يهدف الى الاتفاق على صيغة مقبولة بين الطرفين لاعادة العمل بدستور البلاد». وقال ان الحكام العقلاء يمنعون حدوث الاضطرابات في بلدانهم بادخال اصلاحات على انظمتهم السياسية بشكل متواصل. واضاف: «هكذا يتم تقييم عام كامل من حكم الامير الشيخ حمد بقلق سواء من قبل داعميه ام مناوئيه. فالامن وحده لا يمكن ان يحقق الامن، والتنكر لوجود معارضة ومطالب وتطلعات شعبية لا يمكن ان يلغي وجود ذلك، وفي احسن الاحوال فان سياسة القبضة

يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠٠

الحديدية قد تنجح في اخماد اللهيب لكنها لا تقضي على النار المتوارية تحت الرماد». وانتهى المقال الى القول: «ان امام الامير واحدا من خيارين: الحوار والانفتاح مع ممثلي الشعب داخل البلاد وخارجها للبحث عن حل سياسي سلمي للازمة السياسية، او الاصرار على الحكم وفق قوانين الطوارئ وتجاهل مواد الدستور. ففي الخيار الاول يكمن الاستقرار والتنمية والتصالح والتطبيع بين الشعب والعائلة الحاكمة، بينما ليس هناك من أفق للتعايش السلمي بين الطرفين اذا بقيت عقلية التحدي ومبضع الجلاد وقوانين القمع كلمة الفصل. ان امام الامير فرصة مواتية للاصلاح نتمنى من قلوبنا ان لا يفوّتها».

٢ مارس

● في انتهاك خطير لحقوق الانسان قام كل من عادل فليفل ودونالد برايان وشخص بريطاني ثالث لم يتوفر اسمه يوم الاثنين الماضي (٢٨ فبراير) باعتداءات خطيرة على حقوق ستة من الرموز السياسية المعتقلين. فقد نقل كل من الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور والاستاذ عمران حسين عمران من زنزاناتهم بسجن جو الى غرف التعذيب بالقلعة. وهناك وضع كل منهم في زنزانة انفرادية ثم ادخلوا الواحد بعد الآخر على مكتب الجلاد المعروف عادل فليفل ومعه دونالد برايان وضابط بريطاني آخر (ربما يكون ديفيد داربي او ديفيد جامب). وبدأ فليفل بتهديد كل منهم بالمزيد من التعذيب والسجن الانفرادي لمدد طويلة اذا لم يوقع على ورقة جاهزة اعدها جهاز التعذيب. وتحتوي تلك الورقة على اعتذار من الامير وتنازل عن المطالب وتعهد بعدم ممارسة نشاط سياسي في المستقبل. وقال فليفل ان التوقيع على تلك الورقة شرط لاطلاق سراحهم والا فهناك قضايا ملفقة ضدهم سوف تقدم الى محكمة امن الدولة. وقال مصدر مطلع انه سمع صراخ هؤلاء الابطال وهم يرفضون بإباء ما يريده الجلادون الثلاثة وأصروا على عدم التنازل عن الحقوق المشروعة لشعب البحرين. وعندما فشل فليفل في تحقيق ما اراد أعيد هؤلاء الابطال يوم امس (الاربعاء) الى سجن جو. وبسبب الخشية على سلامة هؤلاء الابطال وتعرضهم للتعذيب الوحشي طلبت المعارضة من المنظمة الدولية للصليب الاحمر القيام بزيارتهم في اقرب فرصة ممكنة ومنع فليفل ودونالد برايان من الاستمرار في تعذيبهم.

● ومن جانب آخر رفض عدد من رموز المعارضة في الخارج الدعوة غير الكريمة التي وجهها ولي العهد يوم امس الى المبعدين بالتوجه الى غرف التعذيب في البحرين. وكان يتحدث لمجموعة من الاشخاص دعاهم الى وجبة افطار اقتصرت على الشاي والقهوة. ولم يحضر من المدعوّين سوى سبعة اشخاص. ولدى اجابته على سؤال حول السماح بعودة المبعدين قال ولي العهد ان محكمة امن الدولة تنتظر من يعود منهم ومن ثم سجنهم وتعذيبهم. ونسبت صحيفة «الحياة» في عددها اليوم الى ولي العهد قوله عن المبعدين: «انهم اذا عادوا فانهم سيحاكمون كما حوكم اسلافهم ... نحن نريد ان يعود زعماء هؤلاء ليحاكموا حسب القوانين المعمول بها في البلاد»، أي في اطار قوانين الطوارئ المرفوضة من جميع المنظمات الحقوقية العالمية. ولم يُثر ولي العهد من قريب او بعيد الى محاكمة المجرمين الذين قتلوا كلا من سعيد الاسكافي والسيد علي امين محمد ونوح خليل آل نوح وغيرهم من ابناء البحرين. وفي الاجتماع نفسه أكد ولي العهد عدم استعداد عائلته للممارسة الديمقراطية بحجة ان الحوار مع الجيران يحظى بالاولوية في الوقت الحاضر، وقال: «نحن لا نعيش في الخلاء بل اننا محاطون بجيران اقوياء وكبار، ومن هنا فلا بد عندما نريد التقدم بحياتنا الديمقراطية ان تتم هذه الخطوة بعد حوار مع جيراننا وحلفائنا». وفشل ولي العهد في الاشارة الى تجربة الكويت او الخطوات التي تخذتها قطر، في الوقت الذي اعترف فيه بايجابية الانتخابات الايرانية.

● ومن جهة اخرى عمت البلاد حالة الاحتجاج الشعبي في الايام القليلة الماضية. فقد سمع يوم الجمعة الماضية دوي انفجار قوي جدا بالقرب من القصر القديم بالمنامة يعتقد انه نجم عن اسطوانة غازية وضعت في سيارة. وتزامن مع ذلك انفجار مماثل بالمنطقة الرابعة بمدينة حمد. وفي ٢٥ فبراير شوهدت شعارات كثيرة بمنطقة باربار من بينها: «كفاح الاحرار يحقق الانتصار»، «شهداؤنا عظماؤنا، شهداؤنا احبابنا، شهداؤنا امجادنا»، «الحركة ماضية، والمطالب مستمرة». وفي منطقة توبلي زينت الجدران بشعارات وطنية من بينها: «نطالب الامير بتنفيذ وعوده باجراء تعديلات اصلاحية»، وفي ٢٧ فبراير شوهدت شعارات كثيرة بمنطقة المعامير ومعها صور الشهيد عيسى قمبر الذي أقرّ الامير السابق قتله ظلما. وشوهدت شعارات كثيرة بمنطقتي واديان والخارجية بسترة منها: «نطالب بالافراج عن الاستاذ عبد الوهاب واخوته»، «مطالبنا مشروعة: احياء الحياة البرلمانية، اعادة المبعدين، الافراج عن المعتقلين».

● وفي تطور خطير قام جهاز التعذيب بتصعيد المعاملة الوحشية للمعتقلين . فقد تم نقل عدد من هؤلاء من سجن جو الى زنزانات انفرادية بمركز التعذيب بالقلعة، ومنهم: الشيخ علي المتغوي، محمد سهوان،محمد العطار، وعلي درويش. وأمر رئيس الوزراء بتقييدهم بالسلاسل الحديدية وضربهم بصورة وحشية. وحدث الامر نفسه للشاب عبد الزهراء احمدخليفة (من منطقة كرباباد) حيث تعرض للتعذيب ووضع في زنزانة انفرادية لمدة طويلة بسجن جو. ويقضي هذا الشاب حكما جائرا بالسجن لمدة خمس سنوات. وطلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هؤلاء والتدخل لوقف الاعتداءات المتكررة عليهم.

٣ مارس

● قام المواطنون بمنطقة الديه مساءامس باعتصام عند مدخل المنطقة ورفعوا شعارات تطالب باعادة العمل بدستورالبلاد وانتخاب المجلس الوطني. وكانت المشاركة جيدة حيث كان الحماس واضحا من خلال الهتافات والشعارات. وبعد بدء الاعتصام بوقت قصير هرعت قوات الشغب من مركز الخميس الذي يديره المعذب المعروف خالد الوزان وبدأوا عدوانا وحشيا علي المواطنين. كما كان حضور عناصر من جهاز التعذيب ملحوظا. وتأتي هذه الفعاليات الشعبية بعد ان ادرك المواطنون فراغ جعبة الامير من اي اصلاح سياسي برغم الوعودالتي قدمها للشعب بعد استلامه الحكم العام الماضي.

● وكانت البلاد قد شهدت موجة متواصلة من الاحتجاجات السلمية خلال الشهر الماضي خصوصا بعد اعتداء قوات الشغب علي مسجد بمنطقة الكورة وتفتيشه والعبث بمحتوياته. وشوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقتي بوري (١٩ فبراير) وعراد (١٨ فبراير). وغطت الشعارات الجدران الواقعة علي الشارع العام بمنطقة القدم. واعتقل من منطقة ابوصيبع في ٢٠ فبراير الشاب علي منصور، ١٧، بدون اي مبرر. وفي عدوان علي منزل المواطن عباس مفتاح لاعتقال احد ابنائه قام المعتدون من وزارة الداخلية باعتقال الابن الآخر كرهينة حتي يسلم الابن الآخر نفسه. وما تزال قوات التعذيب تضايق المواطن عبد الغني المسباح، من منطقة القدم، منذ اطلاق سراحه العام الماضي بعد سجن دام خمسة اعوام بدون اي مبرر.

● وفي تطور خطير أعلنت اللجنة العامة لعمال البحرين وقف مشاركتها في اي اجتماع يعقده المجلس الاعلي للتدريب المهني وعدم حضور اي من مؤتمرات العمل الدولية في الخارج. جاء ذلك خلال اجتماع لمناقشة كيفية مواجهة سياسات وزارة العمل التي تعيق نشاط الجمعية منذ العام ١٩٩٥. وقالت اللجنة انها تزفض سياسة الوزارة التي حرمت اللجنة من القيام بأي دور حقيقي منذ انتخابها، مؤكدة ان تلك السياسة تسعي لتهميش اللجنة وحرمانها من حضور اجتماعات العمل المشتركة التي يحضرها ممثلو الحكومة واصحاب العمل واعضاء اللجان المشتركة للعمال. كما منعت اللجنة من القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات العمل للتحقيق في ظروف علم المرأة.

● وعلي صعيد آخر اكد المعذب المعروف عبد العزيز عطية الله في اجتماع مع اعضاء نادي المنامة الرياضي والثقافي ان المخاتير الذين سوف يعينهم في اطار نظام المحافظات الفاشل سوف يكون لهم دور امني. فقد اجاب علي سؤال من احد الحاضرين: هل يمكن ان تكون للمختار سلطة امنية؟ فأجاب عطية الله: نعم... للمختار وفقا للصلاحيات المتاحة هذا الحق. فهو معني بالتنسيق مع وزارات الدولة الخدمية وهذا شأنه ايضا مع وزارة الداخلية. ان له دورا امنيا في حدود امن المجتمع ككل». وبهذا التأكيد اصبح واضحا ان نظام المحافظات يهدف لاحكام قبضة العائلة الخليفية الحاكمة علي ابناء البحرين بكافة الوسائل، ويهدف لتوسيع جهاز التعذيب الذي يعتبر عطية الله احد الاشخاص البارزين فيه ليصبح جزءا من خطة تحويل البلاد الي ثكنة امنية. وتجدر الاشارة الي وجود افادات قوية من عدد من ضحايا التعذيب تؤكد ان عبد العزيز عطية الله مارس التعذيب شخصيا من خلال عضويته بلجنة التعذيب التي شكلها ايان هندرسون بعد اندلاع الانتفاضة المباركة قبل اكثر من خمسة اعوام.

● وعلي صعيد آخر عبرت الجهات الحقوقية الدولية عن ارتياحها العام ازاء سياسة منع التعذيب في العالم، برغم السماح لبينوشيه بالرحيل الي تشيلي. ويؤكد الحقوقيون والسياسيون ان القضية اكدت ان ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية مثل التعذيب اصبحت شأنا دوليا وانه لم تعد هناك حصانة لرؤساء الدول التي ترتكب اجهزة بلادهم الامنية انتهاكات لحقوق الانسان كما هو الحال في البحرين. واصبحت الاضواء مسلطة علي مصير ايان هندرسون الذي تنظر الشرطة البريطانية في ملفه بحثا عن ادلة تدينه بارتكاب جرائم التعذيب. ولا يستبعد ان تتم المطالبة البريطانية بتسليمه لكي يمثل امام القضاء البريطاني بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية، خصوصا ان هناك من الادلة علي تورطه في التعذيب ما يكفي لادانته مرارا. واكد الذين اطلعوا علي افادات ابناء البحرين ان هناك افادات دامغة جدا ضد عادل فليفل. وناشدت المعارضة البحرينية المواطنين متابعة تحركات المعذبين خصوصا هندرسون وبرايان وفليفل والوزان وابلاغها فورا حال مغادرة اي منهم البحرين، وحذرت المعارضة حكومة البحرين من اصدار جوازات سفر مزورة للمعذبين لتسهيل سفرهم، وقالت ان هذه ستكون جريمة لا تقل خطورة عن جريمة التعذيب نفسها

٦ مارس

● استقبل المواطنون الذكرى الاولى لاستلام الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بمشاعر طغت عليها خيبة الامل من تحقق اصلاح سياسي حقيقي. فبالرغم من الوعود التي اطلقها الامير في بداية الامر فقد ترك الملف الداخلي بيدي عمه رئيس الوزراء المسؤول عن ملف القمع منذ اكثر من ربع قرن، وهو شخص لا يمكن ان يوافق على اي اصلاح سياسي او حتى الاعتراف بوجود شعب له حقوق مشروعة. ولاحظ المراقبون ان الخطوات التي اتخذت خلال العام الماضي ليست ذات مغزى اصلاحي حقيقي، بل يطغى عليها البعد الدعائي من جهة والتضليلي من جهة أخرى. وبقيت الملفات العالقة قائمة كما كانت عليه، فحتى الآن لم يتحدث الامير او اي مسؤول آخر عن اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ ربع قرن، ولم يصدر قرار اميري باطلاق غير مشروط عن المعتقلين السياسيين، ولم يسمح بعودة مئات المبعدين قسرا، وما تزال احكام الطوارئ سارية المفعول. كما فشل النظام في تنفيذ التزاماته الدولية بمنع التعذيب ومقاضاة مرتكبيه، وفشل في احترام حقوق الطفل والمرأة، وما يزال الشعب محروما من الحريات العامة.

● وعبر المواطنون عن خيبة املهم في الوضع السياسي من خلال احتجاجات سلمية في عدد من المناطق. فقد شوهدت في اليومين الماضيين شعارات مكثفة بمناطق كرزكان والديه وغيرهما. وعلم ان جهاز التعذيب استدعى عددا من اصحاب المحلات التجارية بمنطقة الديه بعد اغلاق محلاتهم في وقت مبكر الاسبوع الماضي، وهددوا بالاعتقال والتعذيب اذا كرروا ذلك في المستقبل.

● وبالمناسبة بثت وكالة انباء رويتر يوم امس تقريرا مقتضبا حول الوضع في البحرين قالت فيه ان هناك بعض الخطوات الايجابية، ولكنها اعترفت بان التغيير بطيء جدا. وجاء في التقرير ان البطالة تتجاوز عشرة بالمائة. واكد التقرير ان «الاحزاب السياسية ممنوعة في البحرين التي حلت اول برلمان منتخب في عام ١٩٧٥ بعد عامين من انتخابه». وقال التقرير ان صحافيا بحرينيا «انتقد في عموده اليومي علنا تعيين مخاتير في البحرين قائلا ان تعيينهم غير ضروري وهدر للاموال العامة... ويقول دبلوماسيون ان عمل المخاتير الذين عينوا حديثا سيرجع في النهاية الى ممثلين في الانتخابات البلدية المزمعة». واضاف التقرير: «لدى البحرين حاليا مجلس للشورى مكون من ٤٠ عضوا تم تعيينهم لتقديم المشورة في مسودات القوانين التي تضعها الحكومة قبل ارسالها الى الامير للموافقة النهائية عليها ولكن المجلس لا يتمتع بسلطات تشريعية». اما بخصوص لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى فقال التقرير «ان منتقدين يقولون ان منظمات حقوق الانسان لا يتم عادة تعيينها من قبل السلطات». ونسب التقرير الى احد المحامين قوله: «اللجنة يجب ان تكون مستقلة ولديها القدرة على كشف انتهاكات حقوق الانسان». واضاف التقرير ان «لجنة حقوق الانسان ومقرها لندن قالت في الآونة الاخيرة انه بالرغم من ان دستور البحرين يحظر التعذيب فانه قد استخدم بانتظام ضد السجناء السياسيين وعلى الاخص في منتصف التسعينات».

● ولاحظ مراقبون ان العهد الجديد يركز على تنصيب افراد من آل خليفة في المناصب الادارية في البلاد بشكل اكبر مما كان معمولا به من قبل. ففي الماضي كان معروفا ان الوزارات السيادية «رئاسة الوزراء، الداخلية، الخارجية، الدفاع، العدل» يخصص كل منها لوزير خليفي ولا يمكن ان تسند الى اي مواطن من غير افراد العائلة الحاكمة. ولكن هذا العرف توسع في السنوات الاخيرة حيث اعطي افراد من العائلة الحاكمة وزارات اخرى مثل المواصلات والاسكان وغيرها، وخلال العام الماضي استحدث عرف جديد يتم بموجبه اسناد السفارات في اهم ثلاث عواصم غربية الى افراد من آل خليفة باعتبارها «سفارات سيادية». فقد عُينت هيا آل خليفة سفيرة في باريس، ويتوقع ان يصبح الدكتور خالد الخليفة (محاضر بجامعة البحرين) سفيرا في واشنطن خلفا لمحمد عبد الغفار. ويتوقع ان يستبدل عبد العزيز بن مبارك آل خليفة بشخص خليفي آخر لم يحدد حتى الآن للسفارة في لندن. وفي ابوظبي (مصدر تمويل العائلة الحاكمة) استلم وزير خارجية

يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠٠

الامارات، الشيخ حمدان بن زايد، اوراق اعتماد الشيخ احمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة كسفير للبحرين في الامارات العربية.

٨ مارس

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب في جنيف OMCT بيانا مهما حول استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بدون تهمة او محاكمة منذ يناير ١٩٩٦، والتظلم الذي تقدم به الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وقالت المنظمة في بيانها ان المحكمة عقدت جلستها في ٢٩ فبراير لاستماع التظلم الذي قال فيه انه قضى اكثر من ثلاث سنوات في الاعتقال بدون تهمة او محاكمة، وهي المدة القصوى للتوقيف حسب قانون امن الدولة القمعي، وان المحكمة أجلت النظر في الطلب حتى ١٤ مارس. وذكرت المنظمة ان الاستاذ عبد الوهاب «تعرض لضغط شديد من قبل ثلاثة ضباط هم عادل فليفل وبريطانيان للتوقيع على افادة بالاعتذار عن افعاله والتعهد بعدم المطالبة بالاصلاحات السياسية او تشجيع الآخرين على ذلك، وعدم المشاركة في اي اجتماع عام ومن بين ذلك التجمعات الدينية والخطب. فاذا وقّع على ذلك فسوف يستحق عفو الامير. وقد رفض الاستاذ عبد الوهاب حسين التوقيع على هذه الافادات المعدة سلفا، وهو الآن يقبع في سجن القلعة». وقال البيان ان الاستاذ عبد الوهاب وسبعة آخرين من رموز الحركة الشعبية من بينهم الشيخ الجمري اعتقلوا ولم توجه لهم اية تهمة ولم يحاكموا، سوى الشيخ الجمري الذي لفقت له تهم وصدر حكم جائر بسجنه قبل اطلاق سراحه بعفو اميري. وقال البيان ان من الاعمال التي قام بها الاستاذ عبد الوهاب توقيع عريضة شعبية تطالب باعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ ١٩٧٥. وقال البيان ان المنظمة قلقة جدا بسبب طول اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، وانتهاك حتى قانون امن الدولة الذي يحدد فترة التوقيف بثلاث سنوات، وهو قانون «لا يرقى الى المعايير الدولية للعدالة». وهي قلقة كذلك لعدم وجود ضمانات بمحاكمة عادلة امام محكمة امن الدولة. وان اعتقالهم يتناقض مع المادة ٩ من الاعلان العالمي لحقوق الا نسان الذي ينص على انه «لا يجوز اعتقال احد بشكل تعسفي او احتجازه او ابعاده». وطالبت المنظمة بالكتابة الى المسؤولين للاحتجاج والمطالبة باطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب وبقية السجناء السياسيين فورا.

● ومن جهة اخرى بدأ «المختارون» الذين عينتهم وزارة الداخلية في اطار تكثيف نشاطاتها القمعية ضد المواطنين يشعرون بالقلق الشديد بسبب استعمالهم كموظفين تابعين لوزارة الداخلية، الامر الذي لم يكونوا يتصورونه في بداية الامر. فقد عقد الاجتماع الشهري لهم قبل ثلاثة ايام برئاسة مبارك بن احمد الفاضل، نائب عضو لجنة التعذيب عبد العزيز عطية الله آل خليفة. ونقل الفاضل للمختارين تعليمات وزارة الداخلية التي تطالبهم بـ «المشاركة في كافة المناسبات الرسمية والاهلية والانشطة التي تقام في دائرة المحافظة» كممثلين لوزارة الداخلية وعيون لها على ابناء البحرين. وذكر لهم كنموذج لعملهم الزيارة التي فرضها عطية الله، عضو لجنة التعذيب، على نادي كرباباد قبل اسبوعين. وكان عطية الله قد هدد المواطنين بصلافة واضحة قائلا ان قوات الامن سوف تواصل قمعها للمصلين واعتداءاتها على المساجد والمآتم اذا اعتقدت ان هناك من يطالب بالحقوق المشروعة فيها. ويشعر عدد من المختارين بالندم لموافقتهم على العمل في هذه الوظيفة الدنيئة، خصوصا بعد ان اتضحت آفاق عملها وان عضوا بارزا بلجنة التعذيب هو المسؤول المباشر عنها.

● وعلى صعيد آخر اثارت مداخلة ادلى بها المناضل المخضرم، علي دويغر، بنادي العروبة قبل بضعة ايام مشاعر المواطنين. وكان النادي قد دعا الى محاضرة القتها الدكتورة هدى جمال عبد الناصر حول «الهوية القومية في عصر العولمة». فبعد انتهاء المحاضرة وقف السيد دويغر وتقدم الى المنصة وادلى بتعليق اشاد فيه بمواقف عبد الناصر الداعمة لحركات التحرر في العالم العربي ومن بينها البحرين. ثم اضاف: «انني اوافقك تماما في الدعوة للسماح بحرية التعبير للجماهير والديمقراطية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ازاء العولمة نظرا لما لها من تأثير على معيشتهم». ثم قال بصوت عال: «ونحن ايضا في جبهة التحرير نطالب بان تكون هناك حرية تعبير وديمقراطية لانه بدون حرية التعبير لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية والعكس صحيح». وبعد ان نطق بهذه الكلمات ساد الصمت لحظات قبل ان يتواصل النقاش. وقد تحولت الاجتماعات من هذا النوع الى منابر للتعبير عن رفض نظام القمع والاستبداد، الامر الذي قد يدفع جهاز التعذيب لمنعها. لكنها في الوقت نفسه عكست عمق المشاعر الوطنية في نفوس ابناء البحرين جميعا.

٩ مارس

● ذكرت احدى الشخصيات البريطانية التي التقت ولي العهد خلال زيارته الاخيرة الى لندن ان سبب عدم اعادة العمل بدستور البلاد هو وجود «مجموعة صغيرة من المجتمع تريد اقامة جمهورية البحرين الاسلامية». وجاء في رسالة من هذه الشخصية ما يلي: «اكد الشيخ حمد ان الامير يحقق تقدما في برنامجه الاصلاحي ولكن بالرغم من التزامه القوي شخصيا بالاصلاح فانه لا يتحقق بين ليلة وضحاها. ولكن العائلة الحاكمة قلقة من انه ما يزال هناك مجموعة صغيرة من المجتمع تريد اقامة جمهورية البحرين الاسلامية. وقال (ولي العهد) ان هذا ليس ما يريده الناس. انهم يريدون نظاما حكوميا يمثل جميع المواطنين البحرينيين وليس نظاما يهيمن عليه السنة او الشيعة». ورأى المراقبون ان ما نقل عن ولي العهد، اذا كان صحيحا، مناف للحقيقة تماما. فالمعارضة التي تمثل اجماعا وطنيا قلما يحدث مثله في اي بلد آخر، تطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، وان ترديد اسطوانة اقامة جمهورية اسلامية في البحرين يهدف للتضليل والتشويش على الحقائق. وهناك مؤشرات عديدة تؤكد بطلان هذه الادعاءات مثل: لماذا رفض الامير استلام رسالة لجنة العريضة الشعبية في ٢٣ يناير الماضي؟ أليست هذه اللجنة مكونة من رموز تمثل كافة الاتجاهات السياسية والفكرية والدينية في البحرين؟ وهل اعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون يعني قيام جمهورية اسلامية؟ ثم اذا كان ولي العهد يعترف بان الناس «يريدون نظاما حكوميا يمثل جميع المواطنين البحرينيين» فلماذا لا يصدر الامير قرارا حاسما بتحويل النظام الحاكم الى نظام ديمقراطي بدلا من الشكل البائس للنظام القائم؟

● وعلم من جانب آخر ان عددا من المواطنين اعتقلوا الاسبوع الماضي عرف من بينهم اثنان اعتقلا من قبل عادل فليفل شخصيا بدون اي مبرر. وهذان المواطنان هما: تقي جعفر الحلواجي، ٤٠ عاما، ونادر البردستاني، ٣٦ عاما. وعلم انهما تعرضا لتعذيب وحشي على يدي هذا الجلاد، وانهما ربما يكونان رهينتين في جريمة ابتراز ذات ابعاد مالية. وذكرت التقارير ان سبب اعتقالهما مرتبط بمصالح شخصية لعادل فليفل الذي تتوسع امبراطوريته المالية بشكل متواصل. فهو يملك ملهى ليليا باحدى ضواحي العاصمة وعددا من العمارات والشقق. وقد استغل موقعه، كضابط تعذيب، لابتزاز الضحايا وأهاليهم، وطلب من عائلات كثيرة دفع مبالغ ضخمة مقابل اطلاق سراح ابنائهم. ورفعت قضية فليفل الى الجهات الدولية التي تحقق في الجرائم ضد الانسانية، وطالبت المعارضة ابناء البحرين بمتابعة اسفاره خارج البلاد لكي يمكن اعتقاله وتقديمه الى محاكمة بتهم التعذيب التي تعتبر جرائم ضد الانسانية.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ احمد الذوادي، وهو مناضل بحريني مخضرم دخل السجون في الستينات والسبعينات ومنع من العودة الى البلاد منذ قرابة ثلاثة عقود. ونشر المقال في اجواء الحديث عن استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته وتظلمه امام محكمة امن الدولة. وجاء في المقال ان هناك «نهجا ثابتا في سياسة الاجهزة تجاه ابناء البحرين، يفرض على المعارضين لنهجها ان يوقعوا تعهدات بان يفرضوا على اانفسهم الامتناع عن القيام باي نشاط سياسي، اجتماعي، ثقافي، مصادرة بذلك حقوقهم الطبيعية والقانونية التي كفلها دستور دولة البحرين وجميع الشرائع والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الاعلان العالمي لحقوق الانسان». واضاف المقال: «انها عقلية اللواء هندرسون منذ ايام كينيا وزيمبابوي عندما كان يمارس حقده العنصري ضد ابناء تلك البلدان التي كانت تكافح للخلاص من نير الاستعمار البريطاني». وذكر كيف ان وزارة الداخلية كانت تجدد جوازات سفر الطلاب لسنة واحدة فقط وذلك لمنعهم من اي نشاط سياسي خلال دراستهم. وانتهى المقال الى القول: «المطلوب بإلحاح ان يوضع قول الامير بان «الجميع سواسية امام القانون» موضع التطبيق بان يمنع بحزم اي تجاوز للقوانين والقضاء وان تحترم القوانين واحكام القضاء من قبل الجميع، وخلاف ذلك فستظل التجاوزات وانتهاكات الحقوق والتعدي على الحريات هي السائدة وينأى كثيرا قيام دولة المؤسسات والقانون التي نحن احوج اليها الآن اكثر من، وقبل أي وقت آخر».

١٣ مارس

● شنت قوات التعذيب الحكومية في الساعات الاولى من صباح الجمعة الماضية عدوانا شرسا على عدد من المنازل بمنطقة دار كليب واعتقلت عددا من الاطفال. وعرف من بين المعتقلين كل من حسن سلمان الليث، ١٦، فاضل عباس يحيي ثامر، ١٨، محمد باقر حسين راشد، ١٨، محمد حسن مكي، ١٦، جعفر محمد عبد الرسول، ١٧، ابراهيم فاضل حبيب الجبوري، ١٩، وشخص آخر لم يتوفر اسمه بعد. وجاءت هذه الاعتقالات في اسبوع الذكرى الاولى لتولي الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حكم البلاد. وهناك خشية كبيرة من تعرض هؤلاء للتعذيب الوحشي على ايدي عناصر جهاز التعذيب. واعتقل في الوقت نفسه الطفل حسين علي حسن العافية، ١٦، من منطقة شهركان. ومن منطقة الديه اعتقل في الوقت نفسه المواطن بدر احمد الجزيري، ٣٢. وخلال جريمة اعتقال هذا المواطن قام عناصر التعذيب بترويع زوجته واطفاله بوحشية بالغة. وعلم لاحقا انه يرزح في احدى غرف التعذيب بسجن البديع.

● وقبل ذلك بيومين (الاربعاء ٨ مارس) اعتقل من منطقة ابوصيبع كل من عبد الله حبيب احمد

الورزازي تقوم بدور مشبوه في تبييض صورة جهازالتعذيب البحريني

عبر حقوقيون دوليون عن تصاعد قلقهم بسبب استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب مؤخرا. واشاروا الى اعتقال الاطفال بشكل خاص والاعتداء على منازل الآمنين. جاء ذلك في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات الحكومية لمواجهة الموقف الدولي خلال الدورة السنوية للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف التي تبدأ اعمالها الاسبوع المقبل. وفي هذا المجال بذلت الحكومة جهودا كبيرة جدا لتضليل الرأي العام خصوصا الجهات المعنية بحقوق الانسان. وعبر الحقوقيون عن قلقهم ازاء السياسة الحكومية الهادفة لاستغلال لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى للدفاع عن الحكومة. وكان غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية قد وعد الدكتور سمير رجب، رئيس اللجنة، بالعمل الحثيث للحصول على صفة رسمية للجنة في الامم المتحدة كمنظمة غير حكومية لتستطيع دعم جهاز التعذيب بشكل افضل. وقد فشلت اللجنة حتى الآن في التحقيق في اية حالة من حالات التعذيب، كما فشلت في المطالبة باعتقال ايان هندرسون وعادل فليفل وبقية المعذبين.

وعلى وجه الخصوص، عبّر هؤلاء الحقوقيون عن امتعاضهم الشديد من الدور الذي تلعبه السيدة حليمة مبارك الورزازي، عضو اللجنة الفرعية لحماية وتطوير حقوق الإنسان في جنيف، لتبييض صورة جهازالتعذيب البحريني. وتقوم هذه السيدة في الوقت الحاضر بزيارة الى المنامة بدعوة خاصة من الحكومة لتزويدها بوجهة النظر الحكومية على امل ان تمارس دورا شبيها بالدور الذي لعبته خلال دورة اللجنة الفرعية في صيف ١٩٩٧. فقد أثارت الخبيرة البريطانية آنذاك ضجة كبيرة عندما كشفت ان حكومة البحرين دفعت مبلغ ١٠٠ الف دولار لمنظمة ترأسها السيدة الورزازي، في مقابل معارضة السيدة الورزازي مشروعا يدين انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. واعتبر ذلك ضجة كبيرة ولكن تحركت الاوساط المدافعة عن جهاز التعذيب البحريني لاحتواء الفضيحة. واستكمالا لذلك الدور اطلقت السيدة الورزازي خلال زيارتها الحالية تصريحات داعمة لسياسات حكومة البحرين. وبعد لقائها بالدكتور سمير رجب، رئيس اللجنة، كررت تصريحاتها التي اعتبرت غير لائقة من شخص يحتل موقعا كموقعها، ولا يقدم خدمة حقيقية لحقوق الانسان التي يفترض ان تمثل محور اهتماماتها. ويتوقع الحقوقيون ان تقف السيدة الورزازي ضد اي مشروع لادانة جهاز التعذيب البحريني في جنيف، كما يتوقعون ان تلعب، بالتنسيق مع ممثلين عن لجنة حقوق الانسان البحرينية الرسمية، دورا للتشويش على الحقائق. ولم تشر السيد الورزازي خلال زيارتها الى استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب والابعاد القسري للمواطنين.

يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠٠

حبيب، ٢٣، ابراهيم عبد الله زهير، ٢٣، محمد حسين جعفر، ١٩. واعتقل هؤلاء جميعا من منازلهم في الساعات الاولى من الصباح. وفي ٧ مارس اعتقل ثلاثة اطفال من منطقة الدير وافرج عنهم في اليوم نفسه وهم: كاظم عبد الله علي، ١٤، حسين احمد عباس، ١٤، وحسين علي، ١٤. وعلم انهم تعرضوا لتعذيب وحشي ووجهت لهم تهديدات بالاعتقال والمزيد من التعذيب. وكان هؤلاء الاطفال الثلاثة قد اعتقلوا من قبل مرتين على الاقل واتهموا بكتابة شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد، وهي جريمة كبيرة في نظر جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واعتقل من مدينة حمد في الاسبوع الاول من هذا الشهر اربعة من الشباب عرف من بينهم محمد جابر شعلان، ١٩. وعلم كذلك ان الشاب فاضل عباس، من منطقة الدير، اعيد اعتقاله مجددا في ٢٩ فبراير بعد شهور قليلة من الافراج عنه. واعتقل من منطقة الدير كذلك في ٢٨ فبراير كل من الشاب محمد محسن، ٢٢ (من مكان عمله) والشاب علي المعباد، ٢٢، وافرج عنهما في اليوم التالي بعد تعذيب رهيب. وفي ٢٢ فبراير اعتقل من منطقة ابوصيبع الشاب علي منصور سلمان، ١٧، بينما كان يسير في الشارع. وفي صباح اليوم التالي شن المعذبون عدوانا شرسا على منزله وعاثوا فيه فسادا وتخريبا، وشتموا ساكنيه. وقد تعرض هذا الشاب لاعتقالات عديدة في السابق. واكدت التقارير ان الشاب حيدر سلمان حيدر، ٢٠، من منطقة الديه الذي اعتقل في ١٤ فبراير الماضي يقبع في زنزانة انفرادية بمركز التعذيب بالخميس. وقالت التقارير ان الجلاد المعروف، خالد الوزان الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي، يمارس التعذيب شخصيا بحق هذا الشاب، وانه يهدده باعتقال بقية اخوته اذا لم يوقع افادات مزيفة اعدت لادانته. وكان هذا المواطن قد قضى ثلاثة اعوام في سجون الظالمين، بينما يقبع شقيقه محمد بمركز التعذيب في الحوض الجاف.

● وعلى صعيد آخر انتشرت الشعارات الحائطية في عدد من المناطق في الايام القليلة الماضية. ففي منطقة دار كليب شوهدت قوات الشغب وهي تشطب الشعارات الوطنية التي كتبت على الحيطان ومنها: «نحن لسنا جبناء»، «بينما ينتظر الشعب من الحكومة حل الازمة تتواصل المحاكمات الجائرة». وانتشرت الشعارات الوطنية في مناطق اخرى.

● وفي الدنمارك اصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين تقريرا مفصلا يتضمن قضايا جديدة تتعلق بمواطنين تعرضوا للاعتقال التعسفي والتعذيب في البحرين خلال الشهورالتسعة الماضية. وتضمن التقرير اسماء اكثر من ٢٤٠ شخصا بينهم ثماني نساء واكثر من ستين من الاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين عشر سنوات وسبعة عشر عاما. وقال التقرير ان الاعتقال تم في معظم الحالات بدون مذكرة اعتقال او تهم محددة، وان سبب الاعتقال في جميع هذه الحالات يتعلق باستمرار اعمال الاحتجاج المتعلقة بمطالب الاصلاح السياسي والافراج عن المعتقلين السياسيين. واكد التقرير استمرار التعذيب خصوصا مع غياب آليات لمنع تلك الممارسة. ويتألف التقرير من ٢٥ صفحة باللغة الانجليزية.

● وهناك الآن خشية حقيقية من سعي الحكومة لتمييع الموقف السياسي من خلال التظاهر بالتشاور مع بعض الاشخاص حول القضايا غير السياسية، على امل ان تنزع فتيل الاحتجاج وتقضي على المطالب المشروعة. وفي هذا اليوم عقد الامير اجتماعا مع بعض التجار لمناقشة بعض القضايا ذات الصلة بالوضع الاقتصادي في البلاد. وبعث الديوان الاميري الى المدعوين قائمة من ثمانية محاور للنقاش. ولكن الامير يرفض حتى الآن استقبال وفد من لجنة العريضة الشعبية التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد.

١٤ مارس

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم امس مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «رسالة الى امير البحرين في الذكرى الاولى لتوليه الحكم». واعتبر المقال وثيقة مهمة نظرا لتطرقه للازمة السياسية في البحرين في سياق تاريخي واضح، ومن خلال تطلعات المواطنين للاصلاح منذ ان استلم الشيخ حمد مقاليد الحكم في البلاد قبل عام. وعبر الكاتب عما كان يدور في اذهان ابناء البحرين عبر المحطات العديدة في مسيرة الحكم الجديد، ولكنه قال ان التشكيلة الوزارية التي حدثت العام الماضي «عززت القناعة بان رئيس الوزراء قد كسب جولة في الصراع ضد الامير الجديد». واشار الى المطالب المطروحة شعبيا وما تراه المعارضة من اليات لتحقيقها. وطالب باغلاق ملف تداعيات الازمة السياسية قبل الشروع في مناقشة اسباب الازمة. واشار الى خطوات الحكام الآخرين الذين كثيرا ما يأمرون باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين بين الحين والآخر، الامر الذي لم يحدث قط في البحرين. وقال ان «الديمقراطية هي الخيار الذي يجب ان تسير عليه البلاد. والديمقراطية تعني الحريات العامة وتعني المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعني حرية الناس في التعبير والتنظيم». وطالب كذلك بالسماح بانشاء احزاب سياسية وهو مطلب مطروح منذ الخمسينات وان هذه الاحزاب موجودة في الواقع من خلال التيارات الفاعلة في الساحة ولا مجال لانكارها. اما عن لجنة حقوق الانسان فقال الكاتب: «ماذا عملت هذه اللجنة؟ ولماذا لم تقل رأيها حتى الآن في القوانين الكثيرة المنافية لحقوق الانسان وحريته وخاصة قانون امن الدولة؟ ... ليس من مصلحة البلاد ان يكون دور اللجنة الاساسي هو الذهاب الى جنيف لمواجهة نشطاء حقوق الانسان بتكرار الادعاءات باحترام حقوق الانسان في البحرين». ولخص الاستاذ النعيمي انجازات عام من حكم الامير قائلا: «لا يزال اكثر من ٨٠٠ معتقل يرزحون في سجون البحرين، ولا يزال اكثر من ٥٠٠ مواطن مبعد او مجبر على البقاء في الخارج، ولا تزال الحياة البرلمانية معطلة، والدست ايضا».

١٥ مارس

● ما زال المواطنون ينتظرون الافراج عن الاستاذ عبد الوهاب حسين، ٤٧ عاما، بعد قرار محكمة امن الدولة يوم امس بإقرار تظلمه وإصدار قرار بالافراج عنه بعد خمسين شهرا من الاعتقال التعسفي الجائر. وحتى كتابة هذه السطور ما يزال هذا الرمز الوطني معتقلا لدى جهاز التعذيب ولم يتأكد بعد متى سيطلق سراحه. وكان الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ ١٥ يناير ١٩٩٦ بقرار شخصي من رئيس الوزراء قد تقدم بتظلمات عديدة منذ اعتقاله ولكن جهاز التعذيب رفض تقديمها الى المحكمة. وسمح له الشهر الماضي بالتظلم امام محكمة امن الدولة التي أجلت النظر في ذلك حتى يوم امس. ونظرا لفشل جهاز التعذيب في تلفيق اية تهمة للاستاذ عبد الوهاب حسين لم يكن امام السلطات سوى اصدار قرار متأخر جدا بالافراج عنه. وكانت الحكومة قد انتهكت حتى قانون امن الدولة السيء الصيت الذي يدعو الى اطلاق سراح اي معتقل سياسي في اليوم الاخير من السنة الثالثة لاعتقاله اذا لم توجه اليه تهمة. ورفض رئيس الوزراء الامتثال حتى لهذا القانون الذي تعتبره جميع المنظمات الحقوقية الدولية قانونا تعسفيا يجب الغاؤه، وأصر على استمرار سجن الاستاذ عبد الوهاب وبقية اخوته المظلومين. وأكد قرار المحكمة التي أنشأها رئيس الوزراء قبل ربع قرن للانتقام من معارضيه ان اعتقاله لمدة خمسين شهرا متواصلة كان تعسفيا ومناقضا للقوانين الدولية والمحلية ومنها قانون امن الدولة السيء الصيت. وتساءل حقوقيون دوليون عما اذا كانت الحكومة سوف تعوض ضحايا الاعتقال التعسفي عن معاناتهم لدى جهاز التعذيب. وكانت الحكومة قد فشلت في اجراء اي تحقيق في قضايا الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج اطار القانون، وما يزال رئيس الوزراء يرفض اية محاولة لتجريم ضباط التعذيب وفي مقدمتهم ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وعبدالعزيز عطية الله وغيرهم. وقال مراقبون سياسيون ان الامير ربما بدأ يشعر بالصورة السلبية التي تكونت في الاذهان بعد مرور عام كامل على حكمه بدون تحقيق تطور ملموس على صعيد حل الازمة السياسية. وحتى هذه اللحظة ما يزال هناك مئات المعتقلين السياسيين الذين قضوا سنوات متواصلة في الاعتقال التعسفي بدون تهمة او محاكمة. كما ان هناك مئات المبعدين الذين ترفض الحكومة السماح لهم بالعودة الى البلاد. وما تزال قوانين الطوارىء هي التي تحكم البلاد مع استمرار رئيس الوزراء في رفض اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقال هؤلاء المراقبون ان قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته مثل الشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش والاستاذ علي العكري وغيرهم وضعت النظام في موقع حرج خصوصا في ظل محاولاته المتواصلة لمنع صدور قرار دولي عن الامم المتحدة يدين ممارساته القمعية وانتهاكاته المتواصلة لحقوق الانسان. وتمنى هؤلاء ان يتخذ الامير قرارا شجاعا بالتخلص من رئيس الوزراء الذي يجمع المراقبون على انه السبب الاساس لكل المشاكل السياسية في البلاد منذ اكثر من ربع قرن.

● وعلى صعيد آخر لم تتوقف الاعتقالات التعسفية في الايام الاخيرة برغم قدوم عيد الاضحى المبارك. وعرف من بين الذين اعتقلوا يوم الجمعة الماضية من منطقة كرزكان الطفل حسين علي حسين العافية، ١٦. وشوهدت في المنطقة شعارات بالمطالب الوطنية على الجدران.

● وذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة لم تتخذ حتى الآن خطوات ملموسة باتجاه الانتخابات البلدية التي يكررها المسؤولون كواحدة من انجازات «العهد الجديد». وقالت ان اللجنة التي شكلت لدراسة الموضوع شبه جامدة، وان هناك توجيهات للاعلام الرسمي بعدم نشر مقالات حول ذلك في الوقت الحاضر. وحسب المعلومات المتوفرة ما تزال الحكومة مترددة حول التقسيمات الادارية للمجلس او المجالس البلدية او حول موعد البدء بتنفيذ القرار. وذكرت كذلك ان الامير يفضل نظام المحافظات بينما يفضل رئيس الوزراء نظام المجالس البلدية ويعتبرها مع مجلس الشورى الذي عيّن اعضاءه بديلا للمجلس الوطني المنتخب.

١٧ مارس

● ما يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين معتقلا برغم تبرئته من قبل محكمة امن الدولة يوم الثلاثاء الماضي. ويعتقد انه يخضع لضغوط شديدة لاجباره على تقديم تعهدات بالتنازل عن حقوقه الانسانية العادية ومنها حق التعبير والمعارضة السلمية. وبرغم الاعلان عن صدور عفو اميري عن بعض السجناء فقد فشلت الحكومة في اصدار قائمة بمن يشملهم ذلك ولم تتوفر معلومات عن اطلاقات حقيقية. وقد دأبت الحكومة على اطلاق تصريحات من هذا النوع للايحاء بوجود حالة انفراج لكنها لم تلتزم بها، واعتمدت بشكل متواصل اسلوب التشويش والتضليل. وفشلت الحكومة حتى الآن في اصدار قائمة واحدة بمن شملتهم قرارات العفو، وسبب ذلك ان الذين أطلق سراحهم أقل كثيرا مما تدعيه الحكومة. وبعد تلكؤ دام سنوات في النظر في تظلمات المعتقلين تعسفيا، أرغمت محكمة امن الدولة، بسبب ضغوط الجهات الحقوقية الدولية، على النظر في تظلم الاستاذ عبد الوهاب حسين بعدم شرعية استمرار اعتقاله، وأصدرت قرارا بتبرئته من كل التهم الظالمة التي وجهت اليه، ولكنه ما يزال يقبع في غرف التعذيب الخليفية.

● وعلم ان قوات التعذيب تمشط منطقة النويدرات بشكل ارهابي لمنع اي تجمع شعبي لاستقبال الاستاذ عبد الوهاب حسين في حال الافراج عنه. وخلال اليومين الماضيين تواجدت القوات المرتزقة في تلك المنطقة بكثافة ومارست استفزازات واسعة بحق المواطنين، وسمع صوت طلقات مطاطية لتفريق المواطنين. وكانت اعداد كبيرة من المواطنين قد توجهت الى المنطقة استبشارا بحرية الاستاذ عبد الوهاب، ففوجئت بنقاط تفتيش عند مدخل المنطقة حيث قام عناصر جهاز التعذيب بمنع المواطنين من دخولها.

● الى ذلك استمرت الممارسات القمعية والاعتقالات التعسفية. فقد كانت هدية رئيس الوزراء الى بعض العائلات البحرينية يوم عيد الاضحى المبارك مزيدا من الاعتقالات والتعذيب. ففي الساعات الاولى من صباح امس شنت قوات جهاز التعذيب عدوانا شرسا على منزل الطفل صادق الكرّاني، ١٦ عاما، الواقع بالقرب من الدوار ١١ بمدينة حمد، واعتقلته بطريقة وحشية. وقام الجلادون بضرب الطفل امام عيني والديه واخوته، واستيقظ الجيران فزعين من الصراخ. وكان حديث اهل المنطقة طوال يوم العيد يدور حول هذه «المكرمة». وشاركت في العدوان سيارتان من قوات الشغب مع دورية خاصة، وتم العبث بمحتويات المنزل وروع ساكنوه.

● وقد احتفل شعب البحرين بعيد الاضحى المبارك بشكل مماثل للسنوات السابقة حيث تمت زيارة قبور الشهداء لقراءة القرآن على ارواحهم الطاهرة، وعبر المواطنون عن تضامنهم مع عائلات الشهداء والمعتقلين، وكتبت شعارات بالمطالب الوطنية في عدد من المناطق. هذا برغم اعلان الحكومة عن قرار اميري باطلاق سراح عدد من المعتقلين تعسفيا والذين انهوا فترات حكمهم.

● وعلى صعيد آخر اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانين مهمين حول الاوضاع الاخيرة في البلاد، احدهما بعنوان: «اعتقالات واحتجازات»، والآخر بعنوان: «قلق حول الاطفال». وجاء في البيان الاول استلام المنظمة تقارير حول «اعتقال واحتجاز تعسفي لعدد من الاشخاص، من بينهم اطفال خلال شهري فبراير ومارس». واوردت المنظمة اسماء ٢٥ شخصا اعتقلوا مؤخرا وطالبت بالكتابة الى المسؤولين البحرينيين ومطالبتهم بـ : اتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامة هؤلاء الاشخاص، اطلاق سراحهم فورا في غياب اية تهمة قانونية ضدهم، وقف الاعتقال التعسفي والغاء قانون امن الدولة، ضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة.وتطرق البيان الثاني الى اعتقال الاطفال وقال ان المنظمة استلمت تقارير باعتقال عشرة اطفال على الاقل وذكرت اسماءهم واعمارهم. وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات ومطالبتها بـ : اتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامة هؤلاء الاطفال، اطلاق سراحهم فورا ووقف الاعتقال التعسفي للاطفال، الغاء قانون امن الدولة، ضمان احترام حقوق الانسان والحريات العامة.

● وجاءت هذه التقارير لتشكل ضربة موجعة لجهود الحكومة الهادفة لمنع الشجب الدولي لسياساتها الارهابية. وسببت كذلك حرجا كبيرا لمسؤولة مغربية باللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تقوم بزيارة رسمية الى البحرين على نفقة الحكومة. ووجهت انتقادات واسعة لهذه المسؤولة بسبب تصريحاتها الداعمة لجهاز التعذيب في البحرين وصمتها غير المبرر ازاء

يوميات البحرين في شهر مارس ٢٠٠٠

الاعتقالات التعسفية المتواصلة.

١٩ مارس

● عم الاوساط الحقوقية والسياسية الدولية اليوم شعور بالغضب الشديد بسبب ما تعتبره «استهتارا بحقوق البشر وتضليلا حكوميا متعمدا للرأي العام» وذلك بعد اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين بعد ساعة واحدة من الافراج عنه. وقالت هذه الاوساط ان هذه الجريمة اكدت استمرار نمط عقلية الاستبداد التي حكمت البلاد منذ ربع قرن، وانها سوف تتخذ مواقف أشد صرامة من هذا الاعتداء الصارخ على حقوق الانسان في البحرين. وحتى أصدقاء آل خليفة عبّروا عن سخطهم الشديد ازاء ما حدث واعتبروه مؤشرا لحالة الارتباك التي تتميز بها سياسات رئيس الوزراء واستمرار قبضته الدموية على شؤون البلاد. وذهب بعض السياسيين الى القول ان الوضع البحريني لن يتغير الا بمغادرة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة المسرح السياسي بصورة نهائية.

● وكان جهاز التعذيب قد أطلق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين مساء امس الاول (الجمعة) بعد ان برأته محكمة امن الدولة يوم الثلاثاء الماضي مما نسب اليه وأمرت باطلاق سراحه فورا. وبعد ساعة واحدة فقط من وصوله المنزل جاءت عناصر من جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان باشراف ايان هندرسون، الى المنزل واعتقلته مجددا. وعلم ان جهاز التعذيب يمارس تعذيبا جسديا ونفسيا بحق الاستاذ عبد الوهاب لاجباره على تقديم اعتذار الى الامير ورئيس الوزراء كشرط لاطلاق سراحه او البقاء في السجن ثلاث سنوات اخرى على الاقل طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت. وناشدت المعارضة الجهات السياسية والحقوقية المعنية بالشأن البحريني للتحرك على وجه السرعة لانقاذ حياة الاستاذ عبد الوهاب ووقف هذه المسرحية الهزيلة. كما ناشدت دول الاتحاد الاوروبي الالتزام بقرار البرلمان الاوروبي الذي صدر في صيف ١٩٩٧ والذي طلب من دول الاتحاد التوقف عن بيع الاسلحة الى البحرين حتى تعيد العمل بالدستور المعلق منذ ربع قرن.

ولاحظ المراقبون ان استمرار تغييب الدستور يعني التطبيق البشع لقوانين الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة اللذين ينتهكان ابسط حقوق الانسان. وكانت الحكومة قد مهّدت لهذه الجريمة باستضافتها الاسبوع الماضي احدى الخبيرات باللجنة الفرعية لحقوق الانسان. وأطلقت هذه المسؤولة التي ارتبط اسمها في صيف ١٩٩٧ بفضيحة رشوة قامت بها حكومة البحرين في جنيف، تصريحات تدعم جهاز التعذيب بدون تحفظ، ورفضت التعليق على الاعتقالات التعسفية التي حدثت في الايام القليلة الماضية. كما لم تشجب هذه المسؤولة جريمة اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين.

● وقد اهتمت الجهات الاعلامية الدولية بالجريمة التي ارتكبتها العائلة الخليفية بحق هذا المناضل الذي بقي في السجن خمسين شهرا متواصلا بدون تهمة او محاكمة بسبب مطالبته باعادة العمل بدستور البلاد. فقد بثت وكالة انباء رويتر يوم امس خبر الافراج اولا ثم خبر اعادة الاعتقال. ونقلت عن ابراهيم حسين، شقيق الاستاذ عبد الوهاب قوله ان عناصر التعذيب قالوا للعائلة ان «اجراءات الافراج لم تكتمل بعد» قبل سحبه مجددا الى غرف التعذيب. وبثت هيئة الاذاعة البريطانية تقارير حول الافراج واعادة الاعتقال مع مقابلة مع احد رموز المعارضة. كما بثت وكالة الانباء الفرنسية الليلة الماضية خبرا حول تلك الجريمة. وبثت محطة «الجزيرة» القطرية خبر اعادة الاعتقال واجرت حوارا مع احد رموز المعارضة. جاء ذلك بالرغم من محاولة جهاز التعذيب التقليل من اهمية الاستاذ عبد الوهاب حسين، وفوجئت وزارة الاعلام بالاتصالات الدولية للاستفسار عن دوافع جريمة اعادة الاعتقال التعسفي.

٢١ مارس

● تواصلت ردود الفعل الغاضبة ازاء جريمة اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين. وتحركت منظمات دولية عديدة لشجب تلك الجريمة وطالبت بالافراج الفوري عنه. وبعثت منظمة العفو الدولية رسالة الى الحكومة حول القضية. وبعث اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى بيتر هين، وزير الدولة للشؤون الخارجية مستفسرا عن موقف الحكومة البريطانية ازاء تلك الجريمة، وما اذا كانت الحكومة البريطانية سوف تطرحها امام اجتماعات اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المنعقدة حاليا في جنيف. كما وجه سؤالا مكتوبا الى الحكومة حول القضية. وهناك تحركات اخرى بعضها في الخفاء وبعضها في العلن لارغام رئيس الوزراء على اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين الذي برأته محكمة امن الدولة قبل اسبوع واحد من كل التهم الموجهة اليه. كما ان قضية استمرار اعتقال بقية الرموز مثل الاستاذ حسن المشيمع، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي، السيد ابراهيم السيد عدنان، الشيخ محمد الرياش، والشيخ علي عاشور، اصبحت موضع قلق خاص لدى المنظمات الحقوقية الدولية ومؤشرا واضحا على استمرار الاعتقال التعسفي في البحرين.

● وعلقت المعارضة على موضوع العودة محذرة من تشويش الصورة. فما هو مطروح اليوم هو مشروع اصلاحي كامل يتصدره اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وتأتي قضايا السجناء السياسيين والمبعدين مكمّلة لذلك المشروع. وتعتقد المعارضة ان العودة الى الوطن من حق كل مواطن وان الدول المتحضرة لا تفرض شروطا او قيودا على ذلك بل انه لا يمثل مادة للنقاش اساسا. وتؤكد المعارضة ان المطلب الاساسي هو اقامة دولة القانون المؤسسة على دستور البلاد، فاذا تم ذلك فلن تكون هناك ضرورة لطرح قضايا الابعاد والاعتقال التعسفي والتعذيب وغير ذلك لان الدستور يمنعها تماما. ولن يتقدم معارض ناشط واحد بطلب العفو من احد، ولن يعود اي منهم ليعيش تحت طائلة قوانين الطوارىء، او المحاكمة امام محكمة امن الدولة التي رفضها العالم كله.

● ومن جهة اخرى، نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها هذا اليوم رسالة من الدكتور عبد الحسين شعبان، رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان، فرع بريطانيا هذا نصها: «من هو حسين شعبان عبد الحسين؟ اطلعت على ما نشر في صفحة بريد القراء ليوم الاربعاء ١ آذار (مارس) الجاري. اذ لفت انتباهي احد الادقاء الى رسالة معنونة «ردا على محمد جابر الصباح، حقوق الانسان والمعارضة البحرينية، وذيّل كاتبها اسمه بـ «حسين شعبان عبد الحسين – لندن». ويبدو ان هذا الاسم تكرر في صفحة بريد القراء او غيرها اكثرمن مرة، مما اقتضى التنويه دفعا لا ي التباس او تأويل. اولا: لا أدري ان كان الاسم المذكور صريحا وصاحبه موجودا حقا ام انه اختار اسما مقاربا لاسمي وبخاصة ما له علاقة بحقوق الانسان. ثانيا: بودي لو تحرت ادارة الصحيفة ان كان صاحب الرسالة معروفا لديها ام انها تتسلم رسالة بواسطة البريد او الفاكس، وذلك لغرض تدقيق الموضوع مستقبلا. ثالثا: اود ان اؤكد عدم علاقتي بالاسم المذكور وما كتبه. وليس من عادتي تحرير الرسائل او الرد عليها. وتوضيحا للحقيقة كتبت هذا الايضاح». وكانت الجريدة قد نشرت رسائل عديدة كتبها شخص واحد باسماء مختلفة، وجميعها غير معروف المصدر.

٢٢ مارس

سادت البلاد موجة من الغضب بعد صدور قرار اميري بتنصيب افراد من آل خليفة في مناصب جديدة لتكريس قمع ابناء البحرين، وتحويلها الى مناطق امنية تابعة لوزارة الداخلية. فقد صدر القرار الاميري رقم ٧ بتعيين خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة وكيلا لوزارة الداخلية لشؤون الامن، وهو منصب جديد استحدث لتوفير وظيفة لهذا الشخص. وكان قد عيّن سابقا مديرا للامن العام بدلا من ايان هندرسون، ولكن تؤكد التقارير ان هندرسون ما يزال يمارس دورا بارزا في جهاز التعذيب من خلال الافراد الذين قام بتدريبهم مثل دونالد برايان وعادل فليفل وغيرهما. كما صدر القرار الاميري رقم ٨ بتعيين عبد الرحمن بن صقر آل خليفة محافظا للمنطقة الشمالية لمدة اربع سنوات. واستقبل نبأ التعيين بغضب واستهجان شعبيين على نطاق واسع لانه يؤكد استمرار فرض افراد آل خليفة على الشعب على نطاق اوسع مما كان الوضع عليه في السابق. كما يعيد الى الاذهان سياسة توزيع البلاد الى مناطق يسيطر عليها شيوخ آل خليفة ويتصرفون فيها وكأنها ملك لهم، تلك السياسة التي كانت سائدة قبل الاصلاحات الادارية في ١٩٢٣. وبهذا تتضح واحدة من معالم «العهد الجديد» المتمثلة بتنصيب آل خليفة في المواقع الادارية في البلاد. وقد صدرت منذ بداية العام الجديد تعيينات عديدة من بينها تعيين هيّا آل خليفة سفيرة في باريس ومحمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة سفيرا في الامارات. وكان عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، قد عين محافظا للمنامة، وعيّن كذلك عيسى بن احمد آل خليفة، محافظا للمحرق. وثمة جانب آخر لهذه الهيمنة الخليفية المطلقة على ارض البحرين تتمثل في استغلال امكانات الدولة لخدمة مصالح المسؤولين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء. ففي وزارة الاشغال والزراعة الواقعة بين منطقتي الدراز والبديع يجري التخطيط لبناء مبنى المحافظة. وقد قامت الجرافات بازالة كميات كبيرة من الرمال الزراعية لبناء الاساسات، ونقلت تلك الرمال الى جزيرة «جدة» ذات الطبيعة الصخرية. وتم نقل رمال زراعية من جميع انحاء البحرين لتغطي الجزيرة بارتفاع خمسة امتار. ومن المعروف ان رئيس الوزراء استولى على هذه الجزيرة لنفسه. وكانت في السابق تستعمل سجنا للمواطنين.

● ومن جهة اخرى واصل الاعلام الرسمي شن حملاته العدوانية على ابناء البحرين، وذلك بنشر تصريحات مختلقة منسوبة الى ضحايا التعذيب الذين افرج عنهم مؤخرا. وذكر الاعلام الرسمي ان ثلاثين مواطنا اطلق سراحهم، واغلبهم من الموقوفين ظلما بدون تهمة او محاكمة او ممن انهى فترات حكمه في السجن. وواصل الاعلام اسلوب اهانة ابناء البحرين وذلك بتجريمهم برغم عدم ادانتهم، والادعاء بانهم نادمون لمطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد واقامة دولة القانون. وشعر هؤلاء المواطنون بتعذيب نفسي رهيب حيث نسبت اليهم اقوال لم ينطقوا بها. وقال بعضهم: اعتقدنا ان اطلاق سراحنا سوف يخلصنا من المعاناة التي واجهناها عندما كان الجلادون مثل عادل فليفل يكتبون الافادات الملفقة بأسمائنا ثم يعذبوننا اذا لم نوقع عليها، ولكننا فوجئنا بان وسائل الاعلام الحكومية تمارس الدور نفسه، فتنشر تصريحات تديننا بأسمائنا، وليس من حقنا الاعتراض.

● وذكرت مصادر مطلعة ان جهاز التعذيب اتصل مؤخرا بالمبعدين الذين سمح لهم بالعودة الى البلاد وطلب منهم الحضور لامر مهم. وعندما تجمعوا في احدى القاعات دخل عليهم «صحافيان» من جريدتي «اخبار الخليج» و «الايام» وطلبا منهم الاشادة بـ «المكرمة الاميرية». وتحدث بعضهم عن معاناتهم منذ عودتهم وكيف ان جهاز التعذيب يرفض اعطاءهم جوازات سفرهم. ورفض اغلب الحاضرين اضفاء المديح على جهاز التعذيب. ولكن الصحيفتين فاجأتهم بنشر صورهم مع «تصريحات» منسوبة اليهم. ولم تشر الصحيفتان من قريب او بعيد الى ما ذكره هؤلاء حول المعاناة التي يلاقونها.

٢٣ مارس

● تعرض عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب، لتحقيق واسع امام لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة في جنيف. واكدت الانباء انه فشل في الاجابة على عدد من اسئلة مسؤولي اللجنة التي وجهت اتهامات كثيرة لحكومة البحرين بانتهاجها سياسات عنصرية بحق ابناء البحرين. ومن الاسئلة التي فشل عطية الله في الاجابة عليها سؤال حول استحواذ افراد آل خليفة على المناصب القيادية والسياسية في البلاد، وان ذلك يشكل سياسة عنصرية واضحة. وبدا عضو لجنة التعذيب مضطربا ولم يستطع تقديم تبرير مقنع للجنة. وفشل كذلك في الاجابة على تساؤلات اللجنة حول اضطهاد المواطنين البحرينيين الذين حرمتهم العائلة الخليفية من الجنسية والذين تسميهم «فئة البدون». واكتفى باطلاق تصريحات لم تقنع ايا من المسؤولين. واضطرب كذلك عندما وجهت اليه اسئلة حول اغلاق عدد من المساجد والحسينيات ومنع الكتب الدينية لقطاع واسع من المواطنين، واعتبر اداؤه ضعيفا بشكل كبير برغم اصطحابه وفدا كبيرا من مسؤولي وزارة الداخلية. وفي نهاية الجلسة التي عقدت في مطلع الاسبوع قررت اللجنة اصدار عدد من التوصيات للحكومة تطلب منها احترام الحقوق الدينية لشعب البحرين والتخلي عن سياسات التمييز العنصري التي استمرت برغم الاحتجاجات المتواصلة خلال السنوات الماضية. واستغرب عدد من مسؤولي اللجنة بعد اطلاعهم على ما نشرته وسائل الاعلام الرسمية في المنامة التي رأوا فيها تجنيا على الحقيقة وتضليلا حكوميا خطيرا.

● ومن جهة اخرى، رفض الامير الامتثال للمطالب الدولية بمحاكمة المجرمين المسؤولين عن الملف الاسود لانتهاكات حقوق الانسان. وبدلا من ذلك منح عددا منهم اوسمة واثنى على ادائهم. وفي زيارة لاحد مراكز التعذيب في سافرة، أشاد الامير بوزير الداخلية ووكلائه وضباط التعذيب. وبالرغم من قوله بانه لا يوجد أحد فوق القانون فانه لم يأمر باجراء تحقيق في جرائم القتل التي ارتكبتها وزارة الداخلية بحق اكثر من اربعين مواطنا، وجرائم التعذيب التي طالت آلاف المواطنين. وتمنت المعارضة لو تحولت الشعارات الرسمية الى ممارسة يومية بدلا من توجيهها بهدف التضليل والدعاية الاعلامية. وأشار المراقبون الى التطورات الاخيرة في البلاد التي تؤكد استمرار سياسات رئيس الوزراء الهادفة لتحويل البلاد الى دولة بوليسية يتحكم فيها عناصر التعذيب الذين تلطخت ايديهم بدماء ابناء البحرين، وذلك عبر تنصيب عناصر مثل عبد العزيز عطية الله آل خليفة وعبد الرحمن بن صقر آل خليفة وخالد بن محمد بن سلمان آل خليفة وغيرهم في الوظائف المتقدمة في البلاد.

هزمتهم بصمودك

الفارس لم يترجل بعد، بل ما يزال ممسكا باللجام ممتشقا سيفه بوجه الاعداء. فما دام هناك من ينغص عيش بني جلدته فسيبقى مدافعا عنهم بما يملك. منذ سنوات وهو يشحذ همته للصمود حتى اصبحت أكثر صرامة من سيوف الاعداء، فهل يسمح لشيطان نفسه باغرائه بالحياة الهادئة التي لا طعم لها ولا لون ولا رائحة؟ بالامس رأى اخوة دربه يساقون الى المحاكم بتهم ملفقة، وسمع وهو في زنزانته بخبر سبي النساء واسترقاق الاحرار وقتل الابرياء، فازداد حنقا وغيظا، وأصبح أكثر اصرارا على الصمود والعطاء متجاوزا ما يطرحه البعض من اعذار لتبرير الخنوع والاستسلام. انه نفحة قدسية هبّت على ارض البطولات فبعثت فيها الشعور بحب النضال ومواجهة الاعداء، وهو بقية من اولئك الاجداد الذين رفضوا الاعتراف بالاحتلال والاستعباد، وهو استمرار لروح الاستبسال التي واجه بها اسلافه جحافل ابن مروان. وهو سليل الذين تصدوا للغزاة البرتغاليين فسلبوا من قائدهم حياته. أيستطيع هذا العملاق الا ان يكون واحدا من العظام الذين تحفل اسفار البلاد بأمجادهم؟

في غرفة التعذيب وقف شامخا بوجه الجلادين عندما ساوموه على حريته، رافضا التوقيع على صك إذلاله، فهددوه بالانتقام. وهل لدى القتلة من منطق غير ذلك؟ سمع المعتقلون زئير الاسد مع القردة، فكان لذلك الصوت اثره في تثبيت النفوس والاذهان وتقوية المعنويات. فأصحاب الحق باقون على العهد وقادرون على تحمّل اذى الظالمين لان ايمانهم ورغبتهم في ما عند الله يخفف الالم ويقوي الجنان. أصوات الحرية التي تتعالى وراء القضبان الخليفية في الليالي السوداء من هذا العهد المظلم تتردد أصداؤها في كل مكان، يستمع اليها العاشقون فيأملون ببزوغ فجر جديد ينهي عهد الاستبداد والاستعباد. وتصك مسامع المغلين في قيود الظلم فيرفعون ايديهم حتى تلمع القيود مثل نجم بارق داعين ربهم بزوال الظلم والقمع والانتقام من الظالمين. يتهامس السجناء مهنئين بعضهم بالصمود والثبات، وينظرون الى سجانيهم بأطراف اعينهم مستهجنين ما يمارسونه من اجرام بحق الانسان وكرامته. وثمة طفل صغير في زنزانة ضيقة يتحدى فليفل وينذره من غد أسود ينتظره وجزاء عادل امام محاكم البشر في الدنيا ومحكمة العدل الالهية يوم الحساب. تسمع الامهات أنباء صمود فلذات اكبادهن فيترنمن بنشيد الحرية ويبتهلن الى قاصم الجبارين يطالبنه بازالة العهد الاسود والتعجيل بيوم التحرر والسعادة.

مشى الرجل الكبير محاطا بسجانيه، يملأه الشعور بتوجهه الى الله والامل ببزوغ فجر الحرية، بينما حاذاه القتلة والسفاحون حاملين سلاحهم يهددونه بين الفينة والاخرى. شتان ما بين المشيتين. فهذا يتوجه الى الخلود والنصر واولئك يقضون ايامهم عبثا وفسادا وتعذيبا، فهم عن الصراط السوي ناكبون والى السقوط ذاهبون. صراع الارادات يحسم عادة لمن هو أشد ثباتا وأظهر حقا وأقوى ايمانا. وعندما التقى عبد الوهاب مع القتلة كان لقاؤه معهم مشهودا، لانه رفض الاذعان لكيدهم وجبروتهم وأصر على عدم طلب العفو الا من الله العزيز القدير، ولم يعط لاي انسان حقا في سلب حرية انسان او منحها اياه. فهذا الانسان خلقه الله حرا ولا يستطيع البشر سلب تلك الحرية. وان سجنه لا يعني فقدان انسانيته او حريته، ويكفيه ان النظام يمارس كل المكائد والالاعيب للتشويش على الحقيقة ويسخر كل امكاناته لتضليل الآخرين بشأن اعتقاله. فكفته وهو في قيوده ترجح على كفة النظام وعبيده جميعا. يقف عبد الوهاب ممشوق القامة مستهزئا باولئك العبيد الذين يعيشون على أنات المعذبين من اطفال ونساء وشيوخ. ويلتفت اليهم بعد ان اعادوا اعتقاله متسائلا عن مدى «ذكاء» المسرحية اعدادا واخراجا. فثقته في جماهير امته كبيرة، ووعيه لما يجري أفشل خطط النظام البالي وكشف حقيقة الوجه القبيح لجهاز التعذيب.

في حركة الزمن المتواصلة ليس هناك مجال الا لذوي الهمم العالية والمباديء الراسخة، وعبد الوهاب حسين واحد من اولئك القادرين على مسايرة حركة التاريخ واثراء تجربة البشر. فالاحرار هم الذين يسطرون تاريخ الامم بحروف من نور، بينما يطفيء الطغاة مشاعل النور لكي لا يبهرهم شعاعها. لم يكن هذا العملاق الا واحدا من اولئك العظام الذين صنعوا مجد البلاد بفكرهم وعطائهم وتضحياتهم عبر القرون، وما يزال الاحفاد سائرين على درب الاجداد برغم انف الحاقدين والغاصبين.

يتحرك عبد الوهاب في دائرة العمل الوطني انطلاقا من ايمانه بوحدة ترابه وطيب ثراه وجمال وحدة ابنائه، فهو منفتح على الجميع، ممثل للامة. انه رسولها للسلام والحرية، وفارسها المتصدي للمعتدين والذين باعوا ضمائرهم وكرامتهم للشيطان بثمن بخس. قد يحصل هؤلاء على اوسمة النظام لكن وسام العار هو ما يراه العالم على جباههم بعد ان اعتدوا على انسانية الانسانية وداسوا حقوق البشر وتنكروا لكرامة الآدميين. قلوبنا معك يا أبا محمد، وقلوب الاحرار في كل مكان، فارفع رأسك واصبر فانك المنتصر وهم المهزومون بعون الله.

بحرانيات ابو البحر

في أحد مواقع الحوار .. كتب إلي
أحدهم رسالة يسألني فيها .. أين
هم أجدادك عندما غزا العتوب
أرضكم، فقلت له:

هؤلاء هم أجدادي

إن تسلني عن جدودي
عِلمُهم كان شراعا
فتحوا العقل بنور .. واستماتوا
سيفهم كان يراعا
قد أتاهم غادر .. يعلوه جهل
لا يراعي في بني الانسان أدنى ما
يُراعى
سيفه كان ظلام
يملأ الارض ضياعا
فاستمات النور في وجه الظلام
وورثناه صراعا

إن الاحساس هو الذي يميز
الانسان عن باقي المخلوقات وان
الاحساس بالكرامة هو الذي يميز
الأنسان الحر عن العبد المقيد
بالاغلال

أنّى لكم أن تبصروا ؟
أنّى لكم أن تبصروا ؟
وهذه أعينكم مشدودة وقيدكم عنيد

حتى وإن تساقطت أجسادنا قنابلا
لن تسمعوا صراخنا
لن تبصروا دماءنا
حتى وإن يزجركم سعيد

أنّى لكم أن تبصروا ؟
وقد غشى أعينكم أحمرها
وأكنزت آذانكم
وكفكم مشدودة لكل من يريد
لكل من تعهدوا أجوركم
أو كل من يزيد

أنّى لكم أن تبصروا ؟
وأنتموا لستم سوى
لستم سوى عبيد
إنا ليحذونا الاسى من أجلكم
ما ذنبكم .. أن قد ولدتم ركعا
وضعفكم شديد

يراد أن لا تبصروا
يراد أن لا تسمعوا
يراد أن لاتفهموا
بأننا من أجلكم نقاتل الحديد
وأن في داخلنا أغلى وطن
لكنه .. من دونما أصنامكم
ودونما عبيد

(الشهيد سعيد الاسكافي -١٦ عاما)

بعد ربع قرن على تعطيل الدستور - التتمة من ص ١

وقال مستشاروه انه «يرفض مقابلة اي وفد يمثل تجمعا سياسيا»، ورفض على وجه التحديد استقبال وفد من لجنة العريضة الشعبية. هذه التطورات السلبية تؤكد استمرار نمط الحكم القديم - الجديد بحلل تبدو جديدة احيانا. وكثيرا ما تطرق الحديث الى وجود خلاف بين الامير وعمه رئيس الوزراء، وان الامير مستعد للقيام ببعض الاصلاحات ولكن رئيس الوزراء يرفض ذلك. وربما يكون في ذلك شيء من الصحة، ولكن الامير قادر ، لو أراد، على اتخاذ قرار بالغاء القرار المشؤوم الذي صدر قبل ربع قرن، واعادة العمل بالدستور، ورئيس الوزراء لن يستطيع القيام بشيء لان منصبه لا يحظى بدعم دستوري، وهو شخصية غيرمحبوبة في الاوساط السياسية الخليجية والغربية. ولكن يبدو ان الطرفين متفقان على عدم القيام بأي اصلاح وان القبضة الحديدية كفيلة بابقاء الوضع تحت السيطرة.

ان المعارضة التي حملت لواء المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد منذ ربع قرن ما تزال تدرك اهمية الاستقرار السياسي وشروط المجتمع المدني، وتعتقد ان الدولة البوليسية لا يمكن ان تحل المشاكل الاجتماعية والسياسية، وانها لا يمكن ان تدوم طويلا. وتعتبر المعارضة ان هذا العام الذي تحل فيه مناسبة مرور ٢٥ عاما على تعليق العمل بدستور البلاد يجب ان يكون حافلا بالفعاليات الشعبية السلمية لتحقيق دعم دولي لقضية الشعب البحريني المظلوم في نضاله ضد عقلية الاستبداد والقمع. وقد حققت المعارضة الشيء الكثير، وتحظى باحترام الدوائر السياسية في العالم وتدرك اهمية النضال السياسي السلمي المتواصل. ولن تتراجع يوما عن مواقفها الانسانية المشرفة، بل تمد أيديها الى كل الاحرار في العالم من اجل العمل معا على طريق تحقيق العدالة والمشاركة السياسية والتصدي للاستبداد والظلم وانتهاك حقوق الانسان. واذا كان النظام في البحرين يعتقد ان سياسات التضليل التي ينتهجها سوف تحقق له الامن والاستقرار فانه سوف يدرك خطأ تلك السياسة قريبا. وقد بدأت بعض الاوساط التي كادت تنخدع بادعاءات السلطة حول بعض القضايا في استعادة موقفها السياسي الضاغط على الحكم الخليفي، ووعدت بعمل المزيد لوقف رئيس الوزراء وعصابته عند حدهم. وتدرك المعارضة ومعها شعب البحرين ان النضال الهادف للتغيير يحتاج وقتا لتحقيق الاهداف، وان ربع قرن من الزمن يؤكد ذلك، ولكنها تصر على ضرورة تكريس ثقافة التغيير ورفض الاستبداد في نفوس الاجيال الجديدة لضمان استمرار النضال في المستقبل. وانها واثقة بنصر الله لعباده المؤمنين الصابرين والصامدين والمظلومين، فهو على ذلك قدير.